



المملكة العربية السعودية

بقلم إيانور عبد الله دوماتو*

نتائج	2004	2009
عدم التمييز وإمكانية اللجوء إلى للقضاء	1.2	1.4
الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية	1.1	1.3
الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص	1.4	1.7
الحقوق السياسية والصوت المدني	1.0	1.2
الحقوق الاجتماعية والثقافية	1.6	1.6

(المقياس من 1 إلى 5، حيث تثل تمثل 1 أدنى المعدلات بينما تمثل 5 أعلى معدلات الحرية التي تتمتع بها المرأة لممارسة حقوقها)

المقدمة

لا يكفل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية المساواة بين الجنسين . وعلى العكس، فإن عدم المساواة بين الجنسين راسخة في الهياكل الحكومية والاجتماعية السعودية، وهي جزء لا يتجزأ من التفسير الذي تؤيده الدولة للإسلام، المشتق من قراءة حرفية للقرآن والسنة.¹ ورجال الدين الذين يناقشون روايتهم من الدولة، والذين يطلق عليهم العلماء، يتجنبون عموماً، عند إصدار الفتاوى، مراعاة السوابق القضائية والسياقات الاجتماعية المتطورة، ومن ثم، فإن موقفهم الرسمي يقاوم الضغوط من أجل التغيير، لاسيما عندما يتصل الأمر بضبط سلوك المرأة.

وتتفق غالبية قوية من المواطنين السعوديين مع البرنامج الاجتماعي للعلماء ولا ينظرون إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة كتمييز، وإنما كتكافؤ - كتوازن بين حقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة كما أمر بها الإسلام وأنها ضرورية لتدعيم شرف العائلة وقيمها.² ومع هذا، هناك حركة تقدمية قوية تضغط لتحسين القدرة التفاوضية للمرأة في محاكم الأسرة الشرعية ولتحقيق تكافؤ مع الرجل فيما يتعلق بالحقوق المدنية، بما في ذلك الحق في التصويت وفي قيادة السيارات وفي العمل وفي تحسين قدرتها على الحصول على رعاية صحية وفرص تعليمية . وتعرقل القيود التي تفرضها المملكة على النشاط السياسي ومعارضة الزعماء الدينيين للإصلاحات القانونية دعاء التقدم، لكن الملك عبد الله يطرح نفسه كحليف للنضال الليبرالي المدافع عن حقوق المرأة، وتحدث تغييرات إيجابية.

وعلى سبيل المثال، بينما لا تزال المرأة متضررة عند التعامل مع قانون الأسرة - يسمح للرجل بالجمع بين أربع زوجات والحق في أن يطلق بإرادته وحضانة الأبناء - تدعو إصلاحات قضائية، لم تنفذ بعد، إلى إنشاء محاكم أسرة متخصصة يعمل بها قضاة على علم برفاهية الأسرة وقانون الأسرة، ونساء حاصلات على شهادات في القانون يمكن أن يعملن كمحاميات للدفاع عن النساء الأطراف في دعاوى قضائية. ونظراً للفصل بين الرجال والنساء في الأماكن العامة،

* هذه النسخة مترجمة من النسخة الأصلية الانجليزية الذي قام بترجمتها اشرف راضي.

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تظل فرص عمل المرأة محدودة، حيث تعمل الغالبية العظمى من العاملات في قطاعات لا يوجد بها تعامل بين الجنسين مثل جهاز التعليم الحكومي أو الرعاية الصحية . وفي الوقت نفسه، أتيحت فرص جديدة لعمل المرأة في ورش التصنيع ومراكز التسوق التي تقتصر على النساء، وفي قطاع الضيافة وفي المفوضيات الحكومية التي تلبي احتياجات المرأة . وعلاوة على ذلك، فإن بعض التخصصات الدراسية التي كانت من قبل مغلقة في وجه المرأة، كالهندسة والقانون، أصبحت الآن متاحة لها على افتراض أن فرص العمل في هذه المجالات ستفتح أمام المرأة على نطاق أوسع في المستقبل . وفي الواقع، فإن التعليم العالي أحد المجالات التي تفوقت فيها المرأة على الرجل بشكل ملحوظ من حيث الحصول على درجات الدكتوراه.

ولا يزال افتقار المرأة للقدرة على الحركة نقطة جدال ملحوظة في المملكة، حيث لا يزال من غير المسموح للمرأة أن تقود سيارة. وغير مسموح لها بالسفر للخارج بالطائرة بدون موافقة صريحة من ولي أمرها، وحققها في السفر في رحلات داخلية بدون موافقة ولي الأمر يخضع لموافقة اعتباطية من العاملين في المطار . وعندما يتعلق الأمر بالحقوق المدنية، لم يسمح للمرأة بالتصويت في أول انتخابات للمجالس المحلية في المملكة العربية السعودية، ولكن عددا من النساء قمن أسمائهن كمرشحات والتوقعات كبيرة في إدماج المرأة في الانتخابات المقبلة المقررة . وبالإضافة إلى ذلك، بينما يسمح إصلاح في عام 2007 لقوانين الجنسية السعودية لمطلقة السعودي غير السعودية بالتقدم للحصول على الجنسية السعودية، تظل السعودية المتزوجة من غير سعودي غير قادرة على منح جنسيتها لأبنائها أو لزوجها . بيد أنه، يجوز لأبنائها، ولكن ليس لبناتها، التقدم للحصول على الجنسية عند بلوغهم سن الثامنة عشر.³

عدم التمييز وإمكانية اللجوء إلى القضاء

كان لدمج الإسلام في النظام القضائي ونظام الحكم السعوديين تأثير عميق على العلاقات بين الجنسين واللجوء للعدالة بالنسبة لكل من الرجل والمرأة، مع آثار تمييزية خاصة على المرأة . ومع هذا، كانت هناك، في السنوات الأخيرة، تحسينات، أو وعد بإدخال تحسينات، على قدرة المرأة على اللجوء للقضاء وعلى حقوقهن كمواطنات. تقضي المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم بأن الحكم في المملكة العربية السعودية يقوم "على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية". ومع هذا، لا توفر الشريعة في المملكة مساواة للمرأة، وخصوصا فيما يتعلق بقانون الأسرة. وبدلا من ذلك، تعتبر المرأة قاصرا من الناحية القانونية وتخضع لوصاية (محرم)، أقرب رجل من أقاربها، كما تخضع لقيود قانونية على سلوكها الشخصي لا تطبق على الرجل . وتهتم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي هيئة للشرطة الدينية، بالإشراف على السلوك الأخلاقي للعامة، بما في ذلك الالتزام بملابس لائقة والتعامل بين الرجل والمرأة.⁴

ولا توفر القوانين والسياسات السعودية بشكل عام حماية للمرأة من التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي . فالعديد من سلطات فرض النظام، ومن بينها السلطات العادية والدينية والشرطة السرية (المباحث)، لديها سلطة توجيه الاتهام واحتجاز من يشتبه فيهم، ويجوز لأي منها تطبيق قوانين الدولة بطريقة تعسفية . والسعودية مجتمع قائم على التسلسل الهرمي يمنح مزايا للرجل على المرأة وللصفوة على العامة. وتعتبر قوانين المملكة عن هذه التوجهات، بمنح حرية عمل للمواطنين السعوديين الذين تربطهم صلات قوية بالنظام القضائي، ومن خلال التمييز في معاملة العمال المقيمين استنادا للبلد الذي وفدوا منه.

وفي عام 2004، أكد مرسوم ملكي المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأمور المتعلقة بالجنسية السعودية،⁵ ولكن تظل المرأة غير قادرة على منح جنسيتها السعودية تلقائياً لزوجها غير السعودية ولأبنائها. ومع هذا، سمحت تعديلات على قانون الجنسية في تشرين الأول/أكتوبر 2005 لغير السعوديين، ومن بينهم أزواج السعوديات المولودون في الخارج، التقدم للحصول على الجنسية إذا كانوا يعيشون في المملكة لعشر سنوات على الأقل أو كانت لديهم مؤهلات مهنية تعتبرها وزارة الداخلية مرغوبة. ويسمح تعديل جديد في عام 2007 لأبناء السعوديات البنين من أباء غير سعوديين بالتقدم للحصول على الجنسية السعودية بمجرد بلوغهم سن الثامنة عشر. ومع هذا، قد تحصل البنات اللاتي لهن وضع مماثل على الجنسية فقط من خلال زواجهن بسعوديين.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعديل المادة 16 من قانون الجنسية في عام 2007 لمنح الجنسية السعودية لغير السعوديات المتزوجات من سعوديين أو لأرامل سعوديين بشرط تنازلهن عن أي جنسية أخرى.⁶ ويعطي تعديل جديد الحكومة حرية تصرف في إلغاء جنسية السعودية المولودة في الخارج بعد الطلاق إذا كانت تحتفظ بجنسيتها الأصلية. وهذان تعديلان لصالح المرأة بالسماح لها بالبقاء في البلاد كي تكون بالقرب من أبنائها بعد أن تصبح مطلقة أو أرملة، ولكنهما أيضاً يقيدان بدائل الإقامة المتاحة لهن في المستقبل في بلادهن باشتراط التخلي عن جنسيتها الأصلية.⁷ وفي عام 2002، سمح للمرأة بأن تتقدم لاستخراج بطاقة حالة مدنية شخصية خاصة، بدلاً من حصولها على بطاقة هوية قانونية تابعة على بطاقة هوية ولي أمرها، الذي كان مطبقاً في الماضي. وتقضي اللائحة التنفيذية لقانون وثائق السفر بأنه يتعين على أي شخص بلغ سن الخامسة عشر الحصول على بطاقة حالة مدنية شخصية، بموافقة ولي الأمر. وفي عام 2008، وحسبما تشير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، سمح للمرأة لأول مرة بالحصول على بطاقات حالة مدنية خاصة بدون إذن من ولي أمرها.⁸

وتفتقر المرأة في المملكة العربية السعودية، من الناحية العملية، إلى قدرة مساوية لقدرة الرجل على اللجوء للقضاء لأنه يتعين عليها الاعتماد على قريب أو على محام ليمثلها. ويشترط كثير من القضاة، بطريقة تعسفية، ضرورة حضور ولي أمر المرأة للتحقق من هويتها ومنحها موافقتها، قبل أن يسمح لها بتمثيل نفسها أمام المحكمة. والتأكد من هوية المرأة عن طريق ولي الأمر ضروري لأنه يتعين على المرأة أن تغطي وجهها ولأن القضاة لا يقبلون بطاقات الهوية كإثبات لهوية المرأة. وهذه المسألة تضر المرأة بشكل خاص في قضايا الطلاق وحضانة الأبناء والتي من المحتمل أن يكون فيها الزوج، خصم المرأة في الدعوى القضائية، هو ولي أمرها. وتتعرض المرأة لضرر آخر في القضاء، حيث تعتبر المحاكم شهادة الرجل مساوية لشهادة امرأتين، كما يقدر التعويض الذي تحصل عليه المرأة في القتل الخطأ أو الإصابة بنصف التعويض الذي يحصل عليه الرجل.

ومع هذا، قد تتحسن قريبا قدرة المرأة على اللجوء للقضاء. وفي عام 2004، أوصى مؤتمر للحوار الوطني حول المرأة، افتتحه الأمير عبد الله، ولي العهد آنذاك، بالسماح بتعيين المرأة قاضية في محكمة الأسرة وبتوحيد قانون الأسرة كي لا تترك الأحكام للآراء التعسفية للقضاة الرجال.⁹ وأحدث ذلك المؤتمر تغييراً في النظام القضائي، وتسمح ثلاث مؤسسات تعليمية في السعودية الآن، واعتباراً من عام 2007، للمرأة بدراسة القانون. وبينما لا يسمح للمرأة في الوقت الراهن بأن تكون قاضية أو أن تمثل أمام المحاكم كمحامية عن موكلين، أعلنت محكمة العدل في عام 2007، أنها ستسمح للمرأة بالعمل كمستشارة قانونية للنساء.¹⁰ وفي آذار/مارس 2008، أعلن الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ، وزير العدل السعودي، أن المحاكم ستنشئ قريبا مراكز استقبال للمرأة للعمل بها خريجات كليات الحقوق.¹¹

ولا يوجد في السعودية قانون عقوبات مكتوب. ويتعرض الرجال والنساء للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ويعاقب المدانون وفقاً للشرعية كما يفسرها قضاة أفراد. وفي ظل غياب قانون عقوبات مكتوب، يجوز للقضاة أن يقرروا بطريقة

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعسفية العقوبات لجرائم حقيقية أو متخيلة، وهي عملية يكون فيها غير السعوديين مغرضين بش كل خاص للتأثر . وعلى سبيل المثال، أعدم في عام 2007 مصري يدعي مصطفى إبراهيم لممارسة الشعوذة في الرياض، وفي نيسان / أبريل 2006، صدر حكم بالإعدام ضد أردنية تدعى فوزة فالح لممارستها السحر.¹² فالشعوذة والسحر والحيل السحرية وارتداء الأحذية والتمايم ممارسات محظورة تناقشها الكتب الدراسية في المدارس العامة في السعودية، وهي جرائم يعاقب عليها بموجب الشريعة الإسلامية كما يفسرها العلماء السعوديون.

والجريمة التي تستهدف المرأة بشكل خاص هي *الخلوة*، الاختلاط غير المشروع بين رجل وامرأة لا تربط بينهما صلة شرعية، والتي قد تقع إذا كان الرجل والمرأة يأكلان معا في مطعم، أو يستقلان سيارة أجرة سويا، أو في اجتماع عمل. ففي شباط/ فبراير 2008، اعتقلت الشرطة الدينية في الرياض سيدة أعمال أمريكية عمرها 37 عاما وأم لثلاثة أبناء، لأنها كانت تجلس على طاولة في مكان عام مع زميل لها، ألقى القبض علي أيضا . وأخذت إلى سجن الملاذ، حيث جرى تفتيشها ذاتيا وأجبرت على خلع ملابسها، ثم جلدت على أرضية حمام مبتلة وقذرة. ثم طلب منها ارتداء ملابسها وأخذت إلى قاض، وبخها على سلوكها، وقال لها إن الملابس الفخرة مناسبة لشخصية فخرة مثلها . وأطلق سراحها تحت وصاية زوجها بعد أن وقعت اعترافا¹³

وتشتهر الشرطة الدينية بانتهاكاتها . وعندما لقي اثنان حتفهما في الحجز في عام 2007، أنشأت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إدارة النظم والتعليمات لتوجيه رجال الشرطة الدينية في المستقبل، بدلا من معاقبة المسؤولين . وفي غضون ذلك، أصدرت وزارة الداخلية، ردا على حالي الوفاة هاتين، مرسوما يطالب الهيئة بتسليم المحتجزين لديها للشرطة العادية دون إبطاء، وأن ينتهي دورها بالنسبة لهم عند هذا الحد.¹⁴ ومع هذا، لم ينفذ هذا المرسوم وظل المحتجزون يتعرضون لانتهاكات على أيدي الشرطة الدينية . وأبرزت حادثة وقعت في عام 2002 مدى الحصانة التي تتمتع بها الشرطة الدينية في مواجهة أي إشراف حكومي، عندما رفض أفراد من الشرطة الدينية السماح لفتيات مدرسة يهرين من مبنى يحترق بالخروج دون ارتداء العباءات على ملابسهن، ولقيت 15 فتاة حتفهن نتيجة لذلك . ولم يعاقب أي من أفراد الشرطة الدينية رغم الاحتجاجات المحلية والدولية.

وصدقت المملكة العربية السعودية، في عام 2000، على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، مع تحفظات تقرر أن المملكة ليست ملزمة ببند في الاتفاقية تتعارض مع الشريعة الإسلامية . وأحد وجوه التعارض هذه، والذي أشارت إليه لجنة الاتفاقية التي راجعت مدى التزام السعودية بالاتفاقية، يتضمن المساواة في حقوق الجنسية بين الرجل والمرأة، التي تتعارض مع مطلب متصور للشريعة يسمح بنقل الجنسية للأبناء عن طريق الوالد على وجه الحصر.¹⁵ وانتقد تقرير اللجنة في عام 2008 النوام السعودية بالاتفاقية وطالب المملكة "بسن قانون للمساواة الشاملة بين الجنسين." ورد الدكتور مسفر القحطاني، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، على اللجنة قائلا إن القوانين المتعلقة بالزواج والميراث وشهادة المرأة – وهي أمثلة ذكرتها اللجنة ببلعبارها تمييزا ضد المرأة أموراً قطعية في الشريعة الإسلامية وهي ليست محل تفاوض.¹⁶

التوصيات:

1. يجب على الحكومة أن تعيد النظر في جميع القوانين والسياسات وتعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة ليكفل المساواة بين الجنسين ويحظر صراحة التمييز.
2. يجب على الحكومة أن تطبق إصلاحات قضائية أقرها الملك عبد الله في عام 2004، بإنشاء محاكم منفصلة للأسرة، وسن قانون للأسرة، والسماح للمرأة بالعمل كمحامية وقاضية في محاكم الأسرة.

3. يجب على القطاع الخاص أن يدخل في برامج شراكة مع الجامعات لوضع برامج للتدريب القانوني لتشجيع عدد أكبر من النساء على دخول المهنة وتقديم تدريب عملي.
4. يجب السماح للنساء بأن تمثلهن نساء أمام المحاكم كمواطنات يتمتعن بحقوق كاملة دون وصاية من الرجل.
5. يجب منح المرأة حقوق جنسية مساوية لحقوق لرجل وتمكينها من منح جنسيتها لزوجها وأبنائها.
6. يجب على وزارة الداخلية أن تطبق المرسوم الذي أصدرته بمنع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من احتجاز المعتقلين، بما ذلك المرأة.

الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية

الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية للرجل والمرأة، من المجالات التي تحتاج بشدة للتحسين، خصوصا بالنسبة للمرأة، وعلى الأخص بالنسبة للأجنبيات اللاتي يفدن للمملكة للعمل كخادمات في البيوت. وسواء كانت القضية هي الحرية الدينية أم حرية المرء في اختيار شريك الزواج أم الافتقار إلى القدرة على الحصول على وسائل الرفاهية العامة أم غياب حرية الانتقال أم العنف القائم على النوع الاجتماعي، هناك اهتمام عام متزايد لم يسفر بعد عن أشكال للحماية القانونية.

والحرية الدينية مقيدة بشدة في السعودية بالنسبة لكل من الرجل والمرأة. وتقدم المدارس العامة السعودية ورجال الدين ووسائل الإعلام الإسلام باعتباره الدين الأوحيد الذي يتعين على جميع المواطنين إتباعه. ويجري تجاهل جميع المدارس الفكرية الإسلامية المختلفة والعبادات والاختلافات الطائفية أو يجري الاستخفاف بها علانية وتعتبر محظورة، بينما تذكر الطقوس الشيعية والصوفية في الكتب الدراسية في المدارس العامة بالاسم عند الإشارة إلى الردة عن الإسلام. وتحظر ممارسة أي شعائر دينية أخرى غير الإسلام أو الدعوة لها وتخضع للعقاب. ويفتقر المواطنون السعوديون الذين لا يوافقون على الصيغة الرسمية للإسلام لأي وسيلة آمنة للتعبير عن معارضتهم أو للدعوة لتفسيرات بديلة. وعلى الرغم من الدور المحوري الذي لعبته المرأة تاريخيا في مؤسسات الإس لام، فإنها مستبعدة من المناصب القيادية في المؤسسات الدينية في الدولة ويجري حثها على الصلاة في البيت، رغم أنه من المستحب أن تكون الصلاة جماعة في المساجد، كما تذكر الكتب المدرسية السعودية وكتب تعليم الصلاة.

وحرية التنقل للمرأة في السعودية مقيدة بعدد من الضوابط القانونية والاجتماعية، ونتيجة لذلك لا يسمح للمرأة بقيادة السيارات، ولا يمكنها أن تسافر بالطائرات أو تعمل أو أن تخرج من بيتها بدون إذن ولي الأمر.¹⁷ وتزايدت الضغوط من جديد في عامي 2007 و2008 للسماح للمرأة بقيادة السيارة، وأعدت لجنة تشكلت لهذا الغرض، هي لجنة المطالبة بحق المرأة في قيادة السيارة، التماسا موجهها للملك.¹⁸ وفي كانون الثاني / يناير 2008، وبعد أيام من توجيه لجنة اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة انتقادات للسعودية لتقييد "كل جوانب حياة المرأة عمليا"،¹⁹ أعلنت الحكومة أن مرسوما ملكيا يسمح للمرأة بقيادة السيارة سيصدر "في نهاية العام".²⁰ وفي آذار/ مارس، أوصى مجلس الشورى بالسماح للمرأة بقيادة السيارة أثناء ساعات النهار خلال أيام في الأسبوع إذا حصلت على إذن من ولي الأمر، وتلقت دروسا في قيادة السيارة وارتدت ملابس محتشمة وكان معها هاتف خلوي في السيارة. ولتهدئة المخاوف بشأن سلامة المرأة، أضاف المجلس فرض عقوبة وغرامة على أي رجل في سيارة أخرى يتحدث إلى أي امرأة تقود سيارة أو يتحرش بها جنسيا.²¹ ولم تتخذ أي خطوات لتحقيق هذه الأهداف حتى كانون الأول/ ديسمبر 2008، ولكن موافقة الحكومة على فكرة قيادة المرأة للسيارة حدث هام في المملكة. فقبل ثلاث سنوات فقط، هدد أعضاء مجلس الشورى بطرد عضو لمجرد أن اقترح أن يناقش المجلس الموضوع ذاته.

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفي نهاية عام 2007، رفع مرسوم ملكي حظرا استمر لفترة طويلة على نزول المرأة في الفنادق بمفردها واستئجار شقة لنفسها. وافتتح في الرياض في عام 2008، فندق للنساء فقط.²² وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا تزال القيود مفروضة على حرية المرأة في التنقل. وبحظر على المرأة دخول مباني معظم الوزارات ولا يشجع على السير في الشوارع الرئيسية أو الذهاب للمساجد إلا للحج. . وحيثما تتاح تسهيلات منفصلة لكل من الرجال والنساء، مثل أماكن الانتظار في المستشفيات وأماكن الأكل في المطاعم والمكاتب الحكومية والأماكن المخصصة للصلاة في المنشآت العامة، فإن الأماكن المخصصة للرجال تكون دائما من نوعية أرقى من تلك المخصصة للنساء. وهناك أيضا فصل بين الجنسين من خلال الساعات المخصصة للدخول في الأماكن العامة في السعودية التي تستهدف إمتاع الجمهور كالمنتزهات وحدائق الحيوان والمكتبات والمتاحف والمهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، حيث يخصص للرجال عدد أكبر من الساعات وفي أكثر الفترات الزمنية الملائمة.

وتتأثر الأجنيبات لاسيما الوافدات من البلدان النامية، بشكل خاص، بهذه القيود المفروضة على حريتهن في التنقل. وعادة ما يأخذ صاحب العمل السعودي جوازات سفرهن عند وصولهن، ومن ثم يمنع العاملات الأجنيبات من السفر خارج البلدة التي تقيم بها أو مغادرة البلاد بإرادتها. وبعض أصحاب العمل يستغلون الشرط الخاص بولي الأمر لتبرير حبس العاملات ليلا. والمرأة العاملة، إذ يحظر عليها قيادة السيارة بنفسها ولا تستطيع تحمل تكلفة سيارات الأجرة أو السيارات الخاصة وتواجه نقصا في وسائل نقل عامة يمكن الوصول إليها، تضطر غالبا للسير في الشوارع، وقد تعتقلها الشرطة الدينية بتهمة الإغواء الجنسي.

قوانين الأحوال الشخصية في المملكة محكومة بالشريعة وتعطي أفضلية للرجل في أمور الزواج والطلاق وحضانة الأبناء والميراث. فعقد الزواج يبرمه الزوج المنتظر وولي أمر العروس التي تمت خطبتها. وعقد الزواج، اليوم، هو صيغة بسيطة تستفسر عن قدر المهر وتسمح للأطراف المتعاقدة بوضع شروط، مثل تعهد الزوج المنتظر بمنح زوجته الطلاق إذا تزوج من امرأة أخرى. ويشترط العقد تحديد إن كانت العروس المطلوبة بكرا أم أرملة أم مطلقة لكنها لا تطلب من الرجل المعلومات ذاتها. ويستبعد العقد الرسمي العروس كطرف موقع على العقد والتأكيد القانوني للقرارات فقط تتخذها العائلتان معا، أو الزوج والزوجة المنتظران، وهو ما بات مطبقا على نحو متزايد.

وتتوقف درجة مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بزواجها على ميول عائلتها وعلى وضعها المهني أو الاجتماعي. ومع هذا، أتاحت التكنولوجيا سبلا جديدة ل لسعوديين العزب. فهناك قناتا تلفزيون فضائيتان تبثان بالعربية مكرستان تماما لإعلانات الزواج. ولا تعرض صور فوتوغرافية ولكن يصف كل من الرجل والمرأة سماتهما البدنية، وما يبحث عنه كل منهما في شريكه، وعمريهما، ومهنتهما، ووضعهما المالي. وهؤلاء العزب يبحثون فيما يب دو عن شركاء خارج دائرة التحالفات العائلية التي يتم فيها ترتيب الزيجات عادة.²³

وتتزوج السعوديات من أجانب بمعدل يتزايد بسرعة، حيث تم ما يقرب من 20 ألفا من هذه الزيجات في السنوات الخمس الماضية. ويجب على كل من الرجل والمرأة الحصول على موافقة من وزارة الداخلية للزواج من غير السعوديين بموجب المادة السادسة من لائحة الزواج السعودية. وتطلب الوزارة إثباتا بأن الشريكين المنتظرين مسلمان وأن لكل منهما "شخصية وجنسية وديانة مقبولة".²⁴ والطلبات التي يتقدم بها الرجال لصالح زوجاتهم المولودات خارج السعودية تقبل عادة دون تأجيل غير ضروري، بينما يجب على زوج السعودية أن يقدم للوزارة تقارير طبية وجواز سفر والتماس رسمي يطلب فيه الزواج ووثائق أخرى داعمة. وحتى بعد ذلك، فإن تلقي ردا إيجابيا ليس مضمونا ويتوقف غالبا على عمر المرأة التي يتقدم للزواج منها وقدرتها أو عدم قدرتها الملحوظة على العثور على زوج سعودي.²⁵

ويجوز للمرأة السعودية أن تبدأ بطلب الحصول على الطلاق وتحصل عليه إذا منحها زوجها الحق في الطلاق وقت توقيع عقد الزواج، رغم أن هناك احتمالاً لأن يلغي القاضي الشروط المنصوص عليها في عقود الزواج التي تعتبر متعارضة مع الشريعة عند تقديم طلب المحكمة لتنفيذ العقد. كذلك، يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق من المحكمة إذا استطاعت إثبات أن زوجها يهجرها أو أنه عاجز أو يعاني من مرض كرهه، وهي دعوى مهينة ويصعب، من الناحية المنطقية تقديمها، لمحكمة مكونة من قضاة رجال. كما يجوز لها، إذا اختارت ذلك، أن تشتري خروجها من الزواج بالتخلي عن حقوقها في النفقة والمهر، وهي عملية تعرف *بالخلع*. وخلافاً لذلك، يحق للرجل السعودي أن يطلق دون تقديم تفسير بأن يسجل ببساطة اعترامه على الطلاق لدى محكمة وأن يكرر نيته ثلاث مرات. والرجل ملزم بأن يمنح لزوجته نفقة لفترة من الزمن بعد الطلاق، ولكن هناك فجوة بين الالتزام القانوني وتنفيذه.

وتحتفظ العائلة، في بعض قطاعات المجتمع السعودي بمصلحة قانونية في زيجات الأفراد، وحتى في الزيجات الكاملة والمستمرة لفترة طويلة، ويجوز لولي الأمر القانوني في إجراءات تطليق امرأة حتى بدون موافقتها. ففي عام 2005، طلقت امرأة عمرها 34 عاماً تدعى فاطمة عزاز قانوناً من زوجها، منصور التميمي، بعد أن اشتكى إخوتها غير الأشقاء من أن التميمي لم يقدم معلومات حقيقية عن انتمائه القبلي عندما تقدم لطلب يد زوجته من أبيها المتوفى الآن. واستطاع الإخوة أن يبرهنوا أن نسب التميمي دون مستوى عائلتهم وأن الزواج يضر بسمعة عائلتهم. ولكن عزاز رفضت العودة لبيت إخوتها غير الأشقاء حيث تعرضت للعنف البدني، ولكن لم يعد في وسعها البقاء مع زوجها بسبب الطلاق ورغبة في مكان آمن للعيش احتجزت هي وأبنائها في مركز تديره وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي عام 2007 أيدت محكمة للاستئناف في الرياض حكم الطلاق.²⁶

ونادراً ما تحصل المرأة على حضانة أبنائها بعد الطلاق، رغم أن العمر الذي يجب عنده تسليم الأبناء لوالدهم في السعودية هو سبعة أعوام للصبي، وحتى سن البلوغ بالنسبة للبنات. وبالنسبة لبعض السعوديات، فإن العلاقات العائلية قد تكون كافية للتأثير على المفاوضات في المحكمة أو على قرار الزوج فيما يتعلق بطلب الحضانة، وقد يمنح بعض القضاة الحضانة للأُم إذا تبين أن الوالد غير كفء. ومع هذا، تترك القرارات المتعلقة بالحضانة لقضاة يفتقرون للتدريب في الظروف الاجتماعية، في ظل غياب قانون منظم. وهناك حالات منحت فيها الحضانة لأباء غير أكفاء بشكل واضح أو أن يقر القضاة بطلب الجدود لحضانة الأبناء على طلب الأم.

وأعلن مرسوم ملكي في عام 2007 إصلاحاً شاملاً للنظام القضائي. ويتكون النظام في الوقت الحالي أساساً من المحاكم الشرعية التي يرأسها قضاة يتمتعون بجزية تصرف كبيرة في إصدار الأحكام طبقاً لتفسيرهم للشريعة. وأنشأت التعديلات المقترحة محكمة عليا ستقوم، ضمن مهام أخرى، بوظائف المجلس الأعلى للقضاء، الذي يضم في الوقت الحالي رجال دين، للبت في أحكام الإعدام والإشراف على تطبيق الشريعة والمراسيم الملكية. وبموجب النظام الجديد، سيتم التقاضي في المنازعات المرتبطة بالطلاق وقضايا الأحوال الشخصية في محاكم مختصة بالأحوال الشخصية،²⁷ تنفيذاً لإحدى توصيات مؤتمر الحوار الوطني بشأن المرأة في عام 2004.²⁸ ومن بين المبادرات الأخرى، التي تحظى بقدر من التأييد من الحكومة، مبادرة الطلاق السعودي، (www.saudidivorce.org)، وهي حركة من المتطوعين على الإنترنت تستهدف إحداث تغيير في قوانين الطلاق.

وحظرت العبودية في السعودية في عام 1962، ولكن المملكة، كالدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي، لا تزال مقصداً مشهوراً للبشر الذين يهربون لغرض الخدمة الإجبارية. ويشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر عام 2008، *تقرير تهريب البشر*، إلى أن السعودية لم تتخذ إجراءات تصحيحية لوضع حد لهذه الممارسة. ولا يزال مستخدمو بعض الأشخاص الذين يتم توظيفهم طواعية كعمال في المنازل يجبرونهم على البقاء في البلاد كعمال لا

يتقاضون أجورا.²⁹ ونفت السعودية، في تقريرها عن الالتزام بمواد محددة من اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وجود هذه الممارسات بأي درجة مهمة.³⁰ ومع هذا، فإن النساء من البلدان النامية معرضات بشكل خاص لهذا الشكل من الانتهاكات. وعلى الرغم من أنه يوجد 1,5 مليون تقريبا يعملون في الخدمة المنزلية في السعودية في عام 2008، جرى استبعادهم تحديدا من الحماية المقدمة للعمال الأجانب في قانون العمل السعودي الحالي.³¹ ونادرا ما تشكو عاملات المنازل للشرطة تعرضهن للاستغلال الجنسي أو لانتهاكات أخرى على أيدي مستخدميهن، خوفا من أن يواجهن اتهامات جنائية لتوجيههن اتهامات كاذبة. وعلى سبيل المثال، اشتكت نور مياتي، خادمة إندونيسية، من أنها تجبر على العمل لساعات طويلة دون راحة أو أجر وأنها تتعرض للضرب يوميا على أيدي مستخدميها، مما أدى إلى فقدانها لسنة وضرر بالعين. وعندما حاولت الهرب، جرى حبسها وحرمت من الطعام الكافي. وفي وقت دخولها للمستشفى لأول مرة في عام 2005، كانت تعاني من سوء تغذية وغرغرينا اقتضت بتر أصابع قدمها ويدها. وعلى الرغم من شدة إصاباتهما، أدين مياتي بتوجيه اتهامات كاذبة ضد مستخدميها وحكم عليها بالجلد 79 جلدة، ولكن الحكم أسقط في نيسان/ أبريل 2006،³² وفي غضون ذلك، برئت ساحة مستخدميها من ارتكاب أي مخالفات بعد أن أعادت محكمة استئناف في الرياض فرار الإدانة إلى محكمة أدنى في عام 2008.

وربما يكون هناك مستوى جديد من الاهتمام أخذ في الظهور في السعودية فيما يتعلق بإساءة معاملة ال خادمت. ففي أيار/ مايو 2008، أُجبر مستخدم على دفع أجر سبعة أشهر وثمان تذكرة طائرة للعودة لخدمة هندية تعرضت لإساءة بدنية. وفي هذه الحالة أيدت السفارة الهندية والجالية الهندية الخادمة بعد أن وجهت الاتهامات وأخذتها الشرطة للمستشفى كي يتسنى علاجها من الجروح النقي أصيبت بها.³³

ولم ترد تقارير عن أي امرأة سعودية تعيش في عبودية إجبارية. ولكن المرأة يمكن أن تقع في أسر ظروف مشابهة، في إطار الزواج أو العائلة، بسبب الفقر أو الأمية أو العزلة الاجتماعية أو اعتمادها على ولي أمرها. ويزيد من احتمال وقوع المرأة في هذا الأسر فك رة أن المرأة يجب أن تكون دائما مطيعة لزوجها، وهو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يطبقه السعوديون حرقيا ويجري تعزيزه ثقافيا بالنسبة للبنات في المناهج الدراسية الدينية الوطنية.³⁴

وأصبح العنف الأسري موضوعا للنقاش العام في عام 2004 عندما اخترقت شخصية تلفزيونية معروفة حظرا سعوديا بالسماح بنشر صور وجهها المضروب بعد أن تعرضت للضرب بوحشية على يد زوجها. وتجعل الثقافة السياسية السعودية الأسرة المسلمة "اللبنة الأساسية للمجتمع" والتي تتحد في حقوق وواجبات كل فرد من أفرادها طبقا للعمر والنوع، مما يجعل المناقشات العامة العلنية والصريحة حول الضرب الأسري أمرا صعبا. وتدمج خصوصية المرأة، التي تشمل عدم الكشف عن اسمها وعفتها، في مثل "شرف" العائلة، ومن ثم لا يمكن للمجتمع أن يتحدث عن واقع العنف الأسري بدون تحدي الأساطير العامة عنه. ولا يمكن للمرأة بشكل خاص أن تتحدث عن أوضاعها لشخصية بدون الإضرار بشرف العائلة وسمعتها. وقوانين الولاية تجعل من الصعب للغاية على الزوجات اللاتي يتعرضن للضرب أن تجد ملاذا، وهناك القليل من مراكز الخدمة الحكومية وأماكن لإيواء ضحايا العنف الأسري، وتلقى المرأة حتفها لأن الشرطة غير مستعدة لأن تتدخل في الحالات الأسرية. وفي إحدى الحالات، عندما لجأت فتاة من بين خمس بنات يتعرضن لمضايقات جنسية من والدهم للشرطة طلبا للحماية، تم ردها وطلب منها إحضار والدها لتقديم الشكوى.³⁵

ولا توجد أي حماية قانونية للمرأة من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي خارج البيت. ومن غير المحتمل أن تجد المرأة التي تبلغ عن تعرضها لانتهاك جنسي أو اغتصاب سلطات قضائية متعاطفة، وغالبا ما يواجهن اتهامات بالإغواء الجنسي، بدلا من حصولهن على الحماية. وفي قضايا الاغتصاب، يقع عبء الإثبات على الضحية، وقد لا تثبت الجريمة إلا من خلال اعتراف الجاني أو بأربعة شهود.

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

والافتراض لدى الشرطة والسلطات القضائية والمجتمع بشكل عام هو أنه إذا حدث مكروه للمرأة، فإنه يحدث لأنها سعت إلى ذلك. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006، حكم على امرأة شابة من القطيف بالجلد 90 جلدة بسبب الخلوة، بأن تواجبت بمفردها مع رجل لا يمت لها بصلة قرابة، بعد أن تعرضت للخطف والاعتصاب الجماعي. ويشتهر في أن المرأة قابلت أحد معارفها السابقين في سيارة لاسترجاع صورة كانت أعطتها له قبل زواجها، وفي هذه اللحظة تعرضت للخطف والاعتصاب على أيدي مجموعة من سبع رجال. وأدين المغتصبون والضحايا وعوقبوا. ولم تعلم المرأة أنها أديننت إلا عندما صدرت ضدها عقوبة بالجلد 90 جلدة، ولم توجه لها قط أي اتهامات مباشرة. وعندما استأنفت القضية، جرى تأييد الحكم وزادت العقوبة إلى السجن ستة أشهر والجلد 200 جلدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أصدرت وزارة العدل بيانا يوضح أن المرأة عوقبت لأنها امرأة متزوجة اعترفت أنها أقامت علاقة غير شرعية وقابلت الضحية الآخر بمفردها، وكلاهما جريماتان محظورتان دينيا.³⁶ وفي الشهر التالي أصدر الملك عبد الله عفوا يوقف تنفيذ العقوبة لكنه لا يلغي الحكم.³⁷

التوصيات:

1. يجب على الحكومة أن تستمر في إلغاء شروط الولاية وأن توضح القواعد ذات الصلة عندما يكون إذن ولي الأمر مطلوباً كي يكون هناك اتساق وانتظام في تطبيقها.
2. يجب على الحكومة أن تطبق القوانين الجنائية والمدنية القائمة، كالقوانين المناهضة للاغتصاب والانتهاكات البدنية والحبس القسري ودفع الأجور المقامة ضد المستخدمين الذين ينتهكون حقوق العمال الأجانب.
3. يجب على الحكومة أن تسن قوانين لمكافحة تهريب البشر وقوانين لحماية ضحايا التهريب.
4. يجب على الحكومة أن تعدل قوانين العمل لحماية العاملين في الخدمة المنزلية من المعاملة القاسية والمهينة للكرامة والمماثلة لمعاملة العبيد.
5. على الحكومة أن تنفذ نظام الإجراءات الجزائية الذي تمت الموافقة عليه في عام 2002، والذي يحظر التعذيب أو أشكال المعاملة الأخرى المؤذية للمحتجزين (المادة الثانية)، وإكراه المتهم على الاعتراف (المادة 102)، وتكفل للمتهم الحق في توكيل محام للدفاع عنه وتشترط محاكمة علنية وأن يكون النطق بالحكم علانية (المادة 182). ويجب إدماج وظائف المحامين المحترفين في النظام القضائي كي لا يتعرض الضحايا لانتهاكات أخرى أثناء إجراءات القضاء الجنائي.

الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص

لم يجر التصدي بشكل كاف للعقبات أمام استقلال المرأة الاقتصادي وأمام فرص العمل، في المملكة العربية السعودية، خصوصاً مع استمرار المرأة في التخرج في الجامعات بأعداد أكبر من أقرانها الذكور والبحث عن عمل مهني. والجهود الحكومية التي تؤيد حق المرأة في العمل متناسبة في الواقع، مما يريح من يعتقدون أن المرأة يجب أن تبقى في البيت والذين يطالبون بحقها في السعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وتمنح الشريعة المرأة الحق في التملك وإدارة ممتلكاتها وأصول أخرى من بيتها العقارات والميراث والاستثمارات والدخل الذي تكسبه. وتوزيع الميراث ثابت في الشريعة، ويحق للمرأة عموماً أن تحصل على نصف ما يحصل عليه رجل قريب لها تربطه أيضاً صلة بعيد بالتوفى. ومن الناحية العملية، فإن قدرة المرأة على إدارة أصولها أو

كسب دخل مقيدة بتوليفة من العادات الاجتماعية والقيم الدينية التي أدمجت في القوانين التجارية في المملكة وفي موثيق السلوك العام وفي أذهان الموظفين الذين يديرونها. والفصل القائم على أساس النوع الاجتماعي في أماكن العمل والوزارات والمكاتب الحكومية وفي مؤسسات تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم ومنشآت الاستجمام والترويج والبنوك تؤثر بدرجة كبيرة على قدرة المرأة على إدارة أصولها والاستفادة منها . ولم تتمكن المرأة، حتى عام 2005، من الحصول بطريقة قانونية على ترخيص تجاري لشركة بدون أن تثبت أولاً أن استأجرت رجالاً لإدارتها كما أنها كانت تحتاج لإذن من ولي أمرها كي تباشر نشاطاً أو تحصل على قرض.³⁸

ومعدل تشغيل المرأة في السعودية من بين أدنى المعدلات في العالم وفي الشرق الأوسط. وتتباين الإحصاءات الخاصة بالنشاط الاقتصادي للمرأة إلى حد ما استناداً إلى المصدر. وطبقاً لوزارة الاقتصاد والتخطيط، شكلت المرأة 5,4 في المائة فقط من إجمالي قوة العمل السعودية في عام 2005، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى 14,2 في المائة بنهاية خطة التنمية الخماسية للفترة 2005-2009.³⁹ وزعم مكتب الإعلام في السفارة السعودية في واشنطن، في عام 2005، أن المرأة تمثل بالفعل 15 في المائة من قوة العمل السعودية،⁴⁰ بينما قدر البنك الدولي أن مساهمة المرأة في قوة العمل بلغت 14 في المائة في عام 2007.⁴¹ وفشلت مراراً، في السابق، مشروعات ترعاها الحكومة تستهدف زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة في تحقيق أهدافها. وتتوقع خطة التنمية الخماسية التي بدأ تنفيذها في عام 2005 زيادة معدل تشغيل المرأة إلى ثلاثة أمثال خلال فترة الخطة بزيادة التدريب الوظيفي للمرأة و"تذليل العقبات" أمام مشاركتها.⁴²

وتشمل عقبتان من هذه العقبات حظر الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل والشرط الخاص بأن يمنح ولي أمر المرأة إذناً لها كي تعمل. ولا يتضمن قانون جديد للعمل، سن في عام 2005، أي من الشرطين، ويدعم على ما يبدو حق المرأة في أن تعمل؛ حيث تنص المادة الثالثة على أن "العمل حق للمواطن" وتضيف "المواطنون متساوون في حق العمل". غير أن المادة الرابعة من هذا القانون الجديد، تشترط على العامل وصاحب العمل الالتزام بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية، عند تطبيق القانون، مما يعني استمرار سريان الفصل بين الجنسين. وتنص المادة 149 من القانون على أن تعمل المرأة في كل المجالات "التي تتفق مع طبيعتها"، باستثناء الأعمال التي تعد "ضارة بالصحة" أو تلك التي من المحتمل أن "تعرض النساء لأخطار محددة".⁴³ وفي الواقع، فإن القانون الجديد ينطوي على التباس يمكن استخدامه من قبل من يدافعون عن زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ومن يعارضونها. فالمدافعون يمكن أن يستشهدوا بالفقرات الخاصة بالمساواة والحق في العمل ويمكنهم أيضاً القول بأن الشريعة و"طبيعة المرأة" و"الأخطار" تخضع للتفسير. ومع هذا، يمكن لمن يعارضون مشاركة المرأة في قوة العمل إلا في وظائف مناسبة نمطياً لطبيعة المرأة يمكنهم استخدام المادتين 4 و149 ليمنعوا من الناحية القانونية تشغيل المرأة في معظم المجالات.⁴⁴

ولا يعني تخفيف القيود القانونية على عمل المرأة أن الجمهور سيقبل هذه التغييرات، كما ثبت من نتيجة مسعى حكومي للسماح للمرأة بالعمل في تسجيل المبيعات في متاجر تقدم مستلزمات للمرأة. واستجابة لشكاوى النساء من شعورهن بالحرج لشراء أشياء خصوصية من الرجال، أمرت الحكومة جميع المتاجر التي تبيع ملابس داخلية للنساء يقصر التعيين في قسم المبيعات على النساء بحلول تموز/ يوليو 2006، وتم توسيع الفرار ليشمل أيضاً المتاجر التي تبيع ملابس وعباءات بحلول عام 2007.⁴⁵ ونظمت وزارة العمل دورات تدريب لإعداد المرأة لمثل هذه الأعمال وقدمت أيضاً قائمة بالشروط التي يسمح في ظلها للبائعات بالعمل.⁴⁶ ومع هذا، صدر احتجاج عنيف على هذه السياسة من رجال الدين المحافظين، ومن بينهم المفتي الأكبر، الذين لا يوافقون على عمل المرأة في تجارة التجزئة تحت أي ظرف، وانتقدوا الدكتور غازي القصيبي وزير العمل شخصياً الذي شجع أصلاً هذه السياسة. كما لم ترق هذه السياسة لبعض النسوة المتسوقات، بالشكاوى من شعور محتمل بعدم الارتياح والإهانة ينشأ عن شراء ملابس داخلية في مكان نو افذه مغطاة

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وأبوابه تبقى موصدة لمجرد أن جميع من هم في الداخل نساء.⁴⁷ وتأجل الموضوع لعام، وفي عام 2008، جرى توظيف نساء كبايعات، ولكن في مناطق يفرض فيها الفصل بين الجنسين في مراكز التسوق.

وأعلن مجلس الوزراء، الهيئة المعنية التي تدير معظم جوانب الحكم، تعليمات ت طالب جميع الوزارات بآتاحة مناصب للمرأة. وفي عام 2007، أتاحت وزارة الشؤون الخارجية مناصب للمرأة في عدة إدارات، من بينها الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية وحقوق المرأة. وعينت وزارة التعليم أيضا المرأة في بعض المناصب الرفيعة، من بينها تعيين خمس معيدات. وتبحث وزارة العمل توفير 200 ألف وظيفة للمرأة في القطاعات المختلفة للاقتصاد وبدأت برامج للتدريب الفني لمساعدة المرأة على أن تعمل كأمنية خزينة وفي أقسام الاستقبال.⁴⁸ ويظل السؤال، مع هذا، كيف ستنشأ هذه الوظائف وفي أي قطاعات من الاقتصاد، وكذلك، أي نوع من التجهيزات العملية ستقترح حتى يتسنى الإبقاء على الفصل بين الجنسين في أماكن العمل.

وحرية المرأة في اختيار مهنتها مقيدة بالأعراف الاجتماعية أكثر منها بالقواعد القانونية. ويوظف القطاع العام الغالبية العظمى من العاملات، ويعمل 84,1 في المائة منهن في التعليم. وعلاوة على ذلك، فإن 40 في المائة من الأطباء السعوديين في المملكة نساء.⁴⁹ وعلى الرغم من أن القوى الاجتماعية تعمل ضد المرأة في القطاع الخاص، تمتلك سيدات الأعمال السعوديات ما يقرب من 20 ألف شركة، وتصل استثمارات المرأة إلى حوالي 21 في المائة من الحجم الكلي لاستثمارات القطاع الخاص في المملكة.⁵⁰ في عام 2006، ذكر البنك التجاري الأهلي أن المرأة السعودية تملك 40 في المائة من الأصول العقارية في المملكة، و 20 في المائة من الأسهم وأكثر من 18 في المائة من الحسابات الجارية في البنوك آنذاك. وفي جدة استخرجت المرأة أكثر من ثلاثة آلاف ترخيص تجاري باسمها، وترد تقارير عن عدد أكبر في الرياض.⁵¹ وأنشأت المرأة المستثمرة عددا من منشآت التصنيع الخفيف الفاصر على المرأة فقط، وفي جيزان وهي منطقة متخلفة على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، كان تجاوب المرأة مع فرصة تشغيل في مصنع لتجهيز الروبيان (الجمبري)، مقتصر على المرأة فقط، إيجابيا على نحو هائل.

ومع تخرج 121 ألف طالبة من المدارس الثانوية و 44 ألف طالبة من الجامعة كل عام، يجب على الحكومة بذل المزيد لتسهيل توفير فرص للعمل.⁵² ويزيد عدم توافر بدائل للنقل للمرأة القيود على مشاركتها في قوة العمل بخلق أع باء محتملة على أصحاب العمل. ومعظم النساء المكلفات بالعمل كمدرسات في بلدات نائية يتعين عليهن تبادل السفر في سيارات مستأجرة لنقلهن لمسافات بعيدة على طرق غير ممهدة، وتقع حوادث قاتلة. ووردت أنباء عن مقتل 21 مدرسة وإصابة 38 مدرسة أخرى أثناء السفر لأماكن عملهن في العام الدراسي 2007-2008.⁵³

ويمنح قانون العمل لعام 2005 للمرأة مزايا كبيرة للولادة ورعاية الطفل. وللأسف، فإن هذه المزايا تنفي أصحاب العمل من القطاع الخاص عن توظيف النساء لأنهن مكلفات جدا. وتمنح المرأة أجازة للوضع لأربعة أسابيع قبل الولادة وستة أسابيع بعد الولادة بأجر كامل إذا مر على عملها ثلاث سنوات على الأقل أو بنصف أجر بخلاف ذلك.⁵⁴ وصاحب العمل مسئول عن الرعاية الطبية للمرأة أثناء الحمل والولادة ويجب منحها فترات راحة مدفوعة لرعاية الطفل بمجرد أن تعود المرأة للعمل. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إنهاء عمل المرأة وهي في أجازة وضع. وعلى الشركة التي تعمل بها 50 امرأة على الأقل أن توفر جليسات للأطفال ومكانا مناسباً لرعاية الطفل، وقد يطلب من الشركات التي تعمل بها 100 امرأة أو أكثر أن تنشئ دار رعاية أثناء النهار أو أن تتعاقد مع دار رعاية قائمة ومحترفة في منطقة مجاورة.⁵⁵ ولا توجد حماية قانونية للمرأة ضد التحرش الجنسي، ولكن بدءاً من حزيران/يونيو 2008، يدرس مجلس الشورى وضع سياسات للتعامل مع التحرش الجنسي بالمرأة في التعليم وفي مكان العمل.

والتعليم العام في المملكة العربية السعودية مجاني في جميع المستويات، وفي عام 2004، أصبح التعليم الابتدائي إلزاميا لكل من البنين والبنات من سن السادسة حتى الخامسة عشر.⁵⁶ وأصبح معدل تسجيل الفتيات مساويا لعدد البنين في حوالي عام 2000، ومنذ عام 2004 استهدفت وزارة التعليم زيادة عدد المدارس المتاحة كي يتسنى جعل التعليم الثانوي إلزاميا للجميع هو الآخر. والتعليم الثانوي للفتيات تقع الآن في نطاق سلطة وزارة التعليم التي كانت تشرف فقط وحتى عام 2002 على التعليم الثانوي للبنين فقط.⁵⁷ ولا تميز الخطة العشرية الحالية للمملكة لتطوير التعليم العام بين البنين والبنات في الأهداف أو تخصيص الأموال أو المناهج الدراسية فيما عدا توسيع بدائل المقررات الدراسية للبنات لتشمل تكنولوجيا المعلومات والتدريب المهني.⁵⁸ ومن الناحية العملية، لا تزال الفتيات محرومات من الحصول على برامج رياضية في المدارس، رغم أن مرسوما وزاريا دعا في عام 2004 إلى إنشاء مراكز رياضية وثقافية تقتصر على المرأة.⁵⁹ ويمر التعليم الثانوي في الوقت الحالي بجهود إصلاحية موسعة تشهد نجاحا وانتكاسات. وأكبر المستفيدين من هذه الإصلاحات هي المدارس الخاصة، التي باتت في وسعها الآن أن تدير برامج لشهادة الثانوية العامة الدولية وشهادة الدبلوم الأمريكية. والرسوب في امتحان الثانوية العامة الوطني هدية أخرى للمدارس الخاصة التي تستطيع أن تركز الآن التعليم في المواد الأكثر دقة وإبداعا وإدماجا للجنسين، ولكنها أقل فائدة للمدارس العامة التي لا يعمل بها موظفون مدربون للاستفادة من الفرص الإصلاحية.

وفي عام 2004، كان 79 في المائة من الحاصلين على درجة الدكتوراه في المملكة من النساء، وإذا أدرجت كليات المعلمين المخصصة للمرأة فقط وعددها 102 كلية، يكون 75 في المائة من إجمالي الطلاب من النساء.⁶⁰ ومع هذا، وطبقا لوزير التعليم، فإن المرأة شكلت فقط ثلث طلاب الجامعات العامة،⁶¹ ولا توجد أقسام للمرأة في كل الجامعات، وإذا وجدت فإن المنشآت المخصصة للمرأة تكون غالبا غير كافية وتقع في أماكن غير مناسبة، ولا تتاح المكتبات للمرأة لاستخدامها إلا لأوقات محدودة، والمقررات الدراسية المقدمة للمرأة أقل.⁶² ويرفض بعض الأساتذة، ببساطة، قبول طالبات في برامجهم بغض النظر عن سياسة الجامعة أو وزارة التعليم. ففي مستشفى الملك فهد التعليمي في الخبر، على سبيل المثال، لم تقبل طالبات في برامج الجراحة العامة أو جراحة العظام أو طب الأطفال بسبب معارضة الكلية.⁶³ واختيار برنامج الدراسة في التعليم العالي مهم إلى حد ما بالنسبة لسوق العمل. ونظرا لأنه لا يتوقع، مثلا، تعيين نساء في الهندسة الميكانيكية أو المدنية، لم تكن هذه البرامج متاحة للمرأة في التعليم العام في الماضي. ومع هذا، فتحت هذه البرامج، بالإضافة إلى التصميم الداخلي والقانون، في الآونة الأخيرة للمرأة، مما يثير توقعات بأن عددا أكبر من النساء سيتمكن من الحصول على وظائف في تلك المجالات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، تتيح الدراسة في الخارج للمرأة نطاقا أوسع من البدائل التعليمية.⁶⁴ ويحق للمرأة أن تتقدم للحصول على منح دراسية حكومية تغطي رسوم التعليم، وراتب للإعاشة والتأمين الصحي، ومصاريف الدراسة لأي أبناء مرافقين وكذلك تسهيلات مالية للزوج.⁶⁵ وكما تتأهل المرأة للدراسة في الخارج، يجب أن يكون في صحبتها ولي أمر قانوني طوال وقت وجودها في الخارج، ولكن هذا الشرط لا يطبق عمليا.

وهناك مؤسستان جديدتان تقدمان مقررات دراسية غربية ومن المقرر أن يصبحا مؤسستين لتعليم المختلط قيد الإنشاء. إحدى هاتين المؤسستين هي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، التي تقع بالقرب من قرية صيادين على البحر الأحمر على بعد 50 ميلا من جدة، والتي ستكون في البداية معهد أبحاث لطلاب أجنبي. والمؤسسة الأخرى هي جامعة الملك فيصل في الرياض، التي ستكون مؤسسة للتعليم المختلط بمعنى أن الرجل والمرأة سيحصران الفصول نفسها ولكن سيتم الفصل بينهما في الانتقال من خلال طرقات ومداخل منفصلة، وفي فصول الدراسة من خلال طوابق متعددة المستويات وحوارج زجاجية. وفي العقد الماضي، تأسس عدد من الكليات الخاصة للمرأة. فكلية دار الحكمة وكلية عفت،

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وكلاهما في جدة، تقدم مقررات دراسية أمريكية باللغة الإنجليزية تشمل الهندسة والتمريض وكذلك دورات تدريبية على العمل/ الدراسة وبرامج للتبادل مع جامعات أمريكية. كما يجري التدريس في كلية الأمير سلطان للمرأة في الرياض باللغة الإنجليزية وتقدم درجة البكالوريوس في القانون ضمن موضوعات أخرى.⁶⁶

وتتأثر قدرة المرأة على الحصول على التعليم بقوانين الولاية رغم أن الحكومة تحركت لتفريغها من مضمونها . وتشترط بعض الجامعات حصول المرأة على موافقة ولي أمرها قبل أن يسمح لها بالتسجيل في الفصول ثم الحصول على إذن لكل فصل دراسي تختاره .⁶⁷ وفي كانون الثاني / يناير 2008، سمحت كلية التعليم في جامعة الرياض للطالبات بالتسجيل باستخدام بطاقات الحالة المدنية فقط بدلا من موافقة ولي الأمر . وفي هذه الحالة، فإن الطالبات وليست الإدارة هن اللاتي اشتكين من أن الدولة تنتهك قواعد الدين بعدم طلب موافقة ولي الأمر . واتهم آخرون وزارة التعليم باختلاس النظر للمرأة لأنه سيكون في مقدور الموظفين الذكور في الوزارة النظر إلى صور النساء في بطاقات الحالة الشخصية.⁶⁸

التوصيات:

1. يجب على الحكومة أن تصلح المقررات الدراسية الدينية في المدارس العامة، وخصوصا في المجالات التي تعلم المرأة أن تكون مطيعة للرجل والتي تساوي بين عدم انكشافهن وبين التقوى الدينية.
2. يجب أن يسمح للمرأة بأن تقود سيارة أو أن يمنحن، على الأقل، وسيلة نقل عام آمنة وتكفي لتلبية احتياجاتهن للعمل.
3. يجب تمكين الأقسام المخصصة للمرأة في غرف التجارة وإعطائها الفرصة لصياغة سياسات تخدم احتياجات مجتمع سيدات الأعمال بشكل أفضل.
4. لا يجب أن تنقر الفرص التعليمية للمرأة في مؤسسات التعليم العام بحسن نوايا أعضاء الكلية وإنما بسياسات تعليمية معلنة بوضوح وتنفيذ.
5. يجب على الحكومة أن تقدم برامج دينية للفتيات في جميع مستويات التعليم.

الحقوق السياسية والصوت المدني

تظل المملكة العربية السعودية دولة تفتقر إلى الحريات الأساسية الضرورية ليمد المجتمع المدني جذوره . فالأحزاب السياسية محظورة، ولا توجد حقوق للتعبير أو للصحافة أو الدين الاجتماع السلمي يكفلها الدس تور في النظام الأساسي للحكم في المملكة، وتشكيل النقابات والإضراب والانخراط في مفاوضات جماعية محظور . وتحظر المادة 39 من النظام الأساسي للحكم أي أعمال تؤدي "إلى الفتنة أو الانقسام" دون أن تحدها، مما يجعل أي فرد ينخرط في النشاط السياسي، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان، عرضة للمحاكمة. وبينما تحظر المادة 36 من النظام الأساسي الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، فإن القوانين السعودية تطبق على القضايا الفردية بطريقة تعسفية، على أيدي قضاة حصلوا على تدريب في الدين على أمور تقصر عن ضمان عملية قانونية.

والمملكة العربية السعودية نظام ملكي الحكم فيها لأسرة آل سعود . وعندما أصبح عبد الله ملكا في عام 2005، شكل هيئة للبيعة في العام التالي . ولهذه الهيئة أن ترفض أو تقبل من يختاره الملك مرشحا للخلافة وأن تعلن عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته.⁶⁹ ولا توجد مؤسسات تشريعية منتخبة في الم ملكة، لكن الملك يعين مجلسا للوزراء، يكون

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مسئولا عن كل جوانب إدارة شؤون الحكم، ومجلسا استشاريا مؤلفا من 150 عضوا، يقدم المشورة للملك، ويبار، اعتبارا من عام 2004، بتقديم تشريعات ويعدل القوانين القائمة.

والوسيلة الوحيدة المتاحة للجمهور للاتصال بالحكومة تكون من خلال المجلس الأسبوعي الذي يعقده الملك وكل أمير من أمراء المناطق والذي يجوز للمواطنين حضوره وتقديم التماسات لرد المظالم أو للحصول على خدمات شخصية . وعلى الرغم من أن المجالس مفتوحة "لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة " لا يسمح بحضور المرأة ويجب عليها بدلا من ذلك إرسال التماس مكتوب يقدمه قريب لها.⁷⁰

وحظر على المرأة التصويت في انتخابات المجالس المحلية أو خوضها كمرشحة، في أول انتخابات لمنصب عام في المملكة العربية السعودية أجريت في شباط/ فبراير 2005.⁷¹ ومع هذا، تظل مسألة ما إذا كان للمرأة حق التصويت في السعودية غير محسومة. وعندما أعلن مجلس الشورى في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 عن إجراء انتخابات المجالس البلدية لم تذكر أي معايير للناخبين أو المرشحين، وتقدم عدد قليل من النساء كمرشحات . وأيدت وزارة العدل حقوق كاملة للمرأة في التصويت،⁷² ولكن الاعتراضات جاءت أساسا من رجال الدين المحافظين.⁷³ وفي وقت لاحق أعلن وزير الداخلية، الأمير نواف بن عبد العزيز، أنه لا ينبغي للمرأة أن تصوت لأنه لا بد من الفصل بين الجنسين في أماكن الاقتراع واجتماعات المجالس المحلية كي يتسنى للمرأة أن تشارك. والوزير بإشارته إلى اعتبارات تتعلق بالتسهيلات العملية وليس لاعتبارات دينية تحول دون مشاركة المرأة، أبقى الباب مفتوحا لمشاركة المرأة في الانتخابات في المستقبل.⁷⁴

ولم تعين المرأة في مجلس الشورى ولكن الملك عين ثلاث سيدات للعمل كمستشارات للمجلس في قضايا المرأة . وهذه القضايا إما أنها خطوة أولى نحو عضوية المج لس أو أنها نهاية طريق، حيث أن مهام المعينات لم تحدد ولم تجر دعوتهن لحضور مشاورات المجلس. وفي تموز / يوليو 2006، جرى تعيين ست سيدات أخريات مسؤولات عن ملفات غامضة مثل المجموعة الأولى.⁷⁵

ومع هذا، المرأة الآن أكثر قدرة على المشاركة في الحياة المدنية من أي وقت م ضى حيث جرى في الأونة الأخيرة تعيين سيدات بارزات في مناصب وزارية ممتازة وعميدات في الجامعة ومديرات في هيئات مدنية شبه حكومية . وعينت طبيبتان للمرة الأولى كنائب مدير للشؤون الصحية لمنطقة مكة وكرئيسة للإدارة العامة للتمريض في وزارة الصحة.⁷⁶ وعينت واحدة من أفراد الأسرة الحاكمة هي الأميرة الجوهرة فهد بنت محمد بن عبد الرحمن آل سعود كنائب وزير في وزارة التعليم، وهو أعلى منصب تتقلده امرأة سعودية. وزاد افتتاح قسم للطالبات في كلية الحقوق بجامعة الملك سعود احتمال فرص تعيين المرأة في القضاء في المستقبل، ولكنها بعيدة. وعلاوة على ذلك، أنشئت جمعية وطنية لحقوق الإنسان في السعودية في عام 2004، وعشرة أعضاء من بين أعضاء الجمعية المعينين وعددهم 41 عضوا نساء تم تكليفهن بمراقبة حقوق المرأة.⁷⁷ وخاضت المرأة أيضا انتخابات غرفتي جدة والرياض للتجارة والصناعة، وهي هيئات يسيطر عليها الرجل عادة.⁷⁸ وأخيرا، انتخبت نادبة بخورجي في عام 2005 في عضوية مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين، وهي هيئة تضم في عضويتها 20 امرأة من بين خمسة آلاف عضو.⁷⁹ ومع ظهور المرأة في مجالات كانت من قبل تعتبر مجالا مقتصرًا على الرجل، فإن تغييرات نظامية قد تحدث في المجتمع . ومن الناحية الأخرى، فإن النجاح الانتخابي للمرأة وتعيينها في مناصب رفيعة قد يتبين أنها إشارات عديمة الجدوى، إذ تجد المرأة المنتخبة أو المعينة نفسها في مناصب بلا سلطة وغير مشاركة.

وتطرح الدعوة لإصلاحات سياسية من خارج إطار الهيئات التي أقرتها الحكومة مخاطر على النشطين. ففي السنوات الأخيرة، أقيمت العديد من النشطين السياسيين البارزين من وظائفهم أو اعتقلوا دون بيان واضح بالتهامات أو محاكمة عادلة.⁸⁰ والمحامي الذي قدم دعوى استئناف لصالح فتاة القطيف التي حكم عليها بالجلد 90 جلدة بعد خطفها

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

واغتصابها (أنظر الجزء بعنوان : "الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية ") علفت محكمة القطيف رخصته لمزاولة المحاماة لأنه قوض سمعة المملكة العربية السعودية للفته انتباه وسائل الإعلام الدولية للقضية . وأخذت وجبهة الحويدر، وهي نشطة في مجال حقوق الإنسان، من بيتها في عام 2006 وجرى استجوابها وأجبرت على توقيع اتفاقا بالكف عن المشاركة في مظاهرات للدفاع عن حقوق المرأة.

ولعب الانترنت دورا كبيرا في النشاط السياسي في السعودية بالمساعدة في لفت الانتباه الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان. وأحد الأمثلة على هذا النفوذ حدثت في عام 2006 عندما اقترحت اللجنة الحكومية في مكة حظرا على صلاة المرأة أمام كاميرات التلفزيون بالقرب من الكعبة وبدلا من ذلك سينقلن إلى منطقة مخصصة بعيدة في أحد جانبي المسجد . وجرى توزيع خطاب احتجاج مدعم بحجج قوية كتبته المؤرخة هاتون الفاسي الأستاذة بجامعة الملك سعود على نطاق واسع من خلال صفحات الان ترنت الخاصة بالمرأة المسلمة وجماعات حقوق الإنسان . وأثار الخطاب قدرا كافيا من الاهتمام الدولي وأرسلت خطابات تأييد أدت إلى التراجع عن قرار منع النساء من الصلاة في أكثر الأماكن قدسية لدى المسلمين. ومع هذا، لا تزال المرأة تتعرض للترويع من الناحية العملية على أيدي الشرطة الدينية وبيتعدن من أنفسهن إلى منطقة بعيدة عن صحن الكعبة.

التوصيات:

1. يجب على الحكومة أن تسمح للمرأة بالتصويت والترشيح في الانتخابات المحلية في عام 2012 وأن تسمح للمرشحين باستخدام وسائل الإعلام العامة في دعايتهم الانتخابية.
2. يجب تعيين المرأة في مجلس الشورى كعضوات يتمتعن بحقوق كاملة وليس كعضوات يتمتعن بقدرات استشارية فقط ولموضوعات مختارة.
3. يجب على الحكومة أن تعين عددا أكبر من المؤهلات في مناصب رفيعة كي يألف الجمهور فكرة اضطلاع المرأة بأدوار قيادية.
4. يجب على الحكومة أن تعدل المادة 39 من النظام الأساسي للحكم للسماح بالمعارضة القانونية المدنية لهؤلاء الذين يوقعون التماسات أو يشاركون في مظاهرات سلمية من أجل حقوق المرأة دون خوف من الاعتقال والعقاب.

الحقوق الاجتماعية والثقافية

يجري تقييد الحقوق الاجتماعية والثقافية للمرأة بقيم الفصل بين الجنسين ذاتها التي تقيد التعبير عن كل أشكال الأنشطة الأخرى للمرأة. ومع هذا، يتغير التسامح إزاء حضور المرأة في الحياة العامة، مع تنامي حضور المرأة في الحياة العامة، حيث عينت المرأة في مناصب بارزة وانتخبت لمناصب في هيئات تجارية فيها اختلاط بين الجنسين وتضطلع بأدوار أساسية ضمن العاملين في المستشفيات العامة. وتزايد أيضا تصميم الناشطين المدافعين عن حقوق المرأة على عدم التسامح إزاء التمييز والعنف ضد المرأة، مما يعطي بدوره دفعة للتحرك من أجل زيادة الحقوق الاجتماعية والثقافية والحقوق الأخرى للمرأة. ووزارة الشؤون الاجتماعية منخرطة في تنفيذ حملة لإثارة الاهتمام الاجتماعي بالعنف الأسري والعمل مع محامين وأطباء وقضاة وضباط شرطة يجري تدريبهم للتعرف على حالات العنف الأسري والتعامل معها.⁸¹

وتقلص المستشفيات قدرة المرأة على الحصول رعاية صحية والحرية في اتخاذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بحقوقهن الإنجابية بالمطالبة بموافقة ولي أمرها كي يتسنى علاجها . ورغم أنه لا يوجد قانون يشترط هذا، تتمتع المستشفيات في المملكة العربية السعودية على نحو متسق بحرية تصرف لرفض تقديم العلاج بدون موافقة ولي الأمر مما يؤدي بالتالي إلى مخاطر تهدد الحياة بالنسبة للمرأة والأطفال المرضى في غياب آباتهم.⁸² ومع هذا، لا تطبق المستشفيات هذا بطريقة متسقة، وتسمح بعض المستشفيات بالفعل للمرأة بالموافقة على علاجها. وتوفر المراكز الطبية الحضرية رعاية طبية مجانية وعلى أحدث مستوى وممولة من الحكومة للمواطنين السعوديين، وتأتي المملكة العربية السعودية في ترتيب متقدم في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبب التزامها بالرعاية الصحية . وأدخلت تحسينات ملحوظة على الرعاية الصحية في ربع القرن الماضي، ولا تظهر مؤشرات صحة المرأة وجود اختلال في تخصيص موارد الرعاية الصحية بين الرجل والمرأة . وتقدم جميع العيادات والمستشفيات خدمات الصحة الإنجابية، ووسائل منع الحمل متاحة بشكل واضح في الصيدليات العامة والخاصة.⁸³

وزاد متوسط الأعمار المتوقع بأكثر من 17 عاما في الفترة بين 1975 و2000، ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2008 إلى أن المرأة تعيش فترة أطول من الرجل بحوالي أربع سنوات .⁸⁴ ومن بين المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 عاما و 49 عاما، تستخدم 32 في المائة وسائل لمنع الحمل، وهو رقم متدن يعبر عنه معدل المواليد المرتفع في المملكة العربية السعودية الذي يبلغ 3,89 ولادة لكل امرأة.⁸⁵ وحضر عمال صحة محتر فون ومدربون في الغالبية العظمى من الولادات (91 في المائة)،⁸⁶ ولكن معدل الوفيات بين الأمهات يصل إلى 18 لكل 100 ألف ولادة حية (مقارنة بمعدل 11 في الولايات المتحدة و 7 في كندا و 4 في إسرائيل و 130 في سوريا).⁸⁷ وهناك حاجة أيضا لتحسين معدل وفيات الأطفال، إذ توجد 21 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية (مقابل 6 حالات في الولايات المتحدة)⁸⁸ ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة هو 26 لكل 1000 ولادة حية، وهو معدل مرتفع للغاية بالمقارنة بكل الدول الأخرى تقريبا في "تقرير التنمية البشرية" ولكنها تمثل تحسنا هائلا منذ عام 1970، عندما كان معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 185 لكل ألف ولادة حية. بينما لا تتوافر أدلة على أن المرأة تحصل على رعاية طبية أقل من الرعاية التي يحصل عليها الرجل، فإن معدلات الوفيات المرتفعة للرضع والأطفال يثير تساؤلات حول نوعية الرعاية الطبية للطفل، والرعاية قبل الولادة، وقدرة أولياء الأمور على الوصول إلى الأطباء والمستشفيات.

وختان الإناث ليس ممارسة شائعة في المملكة العربية السعودية، رغم أن الأدلة المستمدة من الروايات تشير إلى وجود هذه العادة في بعض المجتمعات الشيعية في المنطقة الشرقية. كما كان الختام مسجلا أيضا في فترة سابقة من القرن العشرين بين بعض تجمعات البدو . ولا يؤيد أي رجل دين سعودي ختان الإناث، مع هذا، والمقابلات التي أجريت مع المرضيات في مستشفى الحرس الوطني السعودي في عام 2002 لم تقدم أدلة سوى على حالة واحدة فقط.⁸⁹ ويتوقف مدى الحرية التي تتمتع بها المرأة في المشا ركة والتأثير في حياة المجتمع والسياسات والتنمية الاجتماعية على تأييد عائلتها لهذه الأنشطة وعلى علاقات عائلاتها وتعليمها وقدراتها الشخصية . فالشبكات العائلية هي أسهل طريق للاتصال مع المجتمع الأوسع بالنسبة للرجل والمرأة في السعودية على حد سواء . وتؤثر المرأة السعودية على السياسات والتنمية الاجتماعية من خلال دورها كمدرسة وطبيبة وأخصائية اجتماعية وصحفية وأستاذة جامعة ومستثمرة وكعالمة دين ومن خلال الانخراط في مناقشات عامة حول دور المرأة . وإذا كانت لديهم صلات، يكون في وسعهن أيضا توصيل أهدافهن مباشرة لأفراد في الأسرة الحاكمة.

وبينما تشارك المرأة في إعداد المحتوى الإعلامي والتأثير فيه، فإن تأثيرهن محدود بسبب الرقابة الذاتية . وتعمل المرأة كصحفية ومقدمة برامج ومذيعة في التلفزيون وكمدونة وكاتبة في الصحف وهي عضو في جماعات للبحث والدعوة

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توزع معلومات على وسائل الإعلام. ومع هذا، تخفف الحقائق السياسية في الوقت الراهن، والتي تتغير بشكل دائم من محتوى الرسائل التي تعدها المرأة كما تؤثر على الكيفية التي ستظهر بها في التلفزيون.

وتتأثر المرأة في المملكة العربية السعودية بالفقر على نحو غير متجانس نتيجة للنوع الاجتماعي لأن لديها بدائل محدودة للتوظيف وللوصول إلى القضاء والحصول على نقل عام والقدرة على التحرك كمتستثمر مقارنة بالرجل. والمرأة تحت السيطرة القانونية لأقرب رجل من أهلها، وتفتقر غالبا حرية الاختيار فيما يتعلق بقرارات جوهرية في حياتها مثل الزواج والحمل وهل تعمل خارج البيت. وعلاوة على ذلك، إذا ارتبطت المرأة بزواج كزوجة ثانية أو ثالثة قد تفتقر إلى إحساس بالملكية في بيتها وحصّة من قيمتها الاقتصادية. وهذه العوامل مجتمعة تؤثر بدرجة كبيرة على الرفاهية الاقتصادية للمرأة وتمنع المرأة من مواجهة الصعوبة الاقتصادية لرعاية نفسها.

والنشطاء المدافعون عن حقوق المرأة الذين يدعون إلى تغيير خارج القنوات التي ترعاها الدولة، لاسيما في مجال حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، يواجهون عقوبات عادة. ومع هذا، فإن العديد من المنظمات النسائية تعمل، بما في ذلك اتحادات لإنعاش وضع المرأة تدعمها الأسرة الحاكمة في جميع المدن الكبرى. وعلاوة على ذلك، يدعو مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال في جدة، وهو مركز أبحاث صغير يعمل تحت إشراف غرفة التجارة في جدة، إلى تعزيز مشاركة المرأة في التعليم والنشاط الاقتصادي والعمل.

التوصيات:

1. يجب على الحكومة أن تطلب من العاملين في القطاع الطبي معالجة المرضى البالغين بناء على طلبهم والسماح للمرأة بأن توافق على الرعاية الصحية لها ولأبنائها.
2. يجب على الحكومة أن توفر وسائل نقل كافية ونظما لسيارات الإسعاف كي يتسنى للأمهات ومقدمي خدمات الرعاية الطبية من الإناث أن يحصلن على رعاية طبية عاجلة لهن ولأبنائهن ومن يقمن برعايتهن.
3. يجب على الحكومة أن تسمح للمدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ومن بينهم الجماعات المدافعة عن حقوق المرأة بالعمل دون خوف من التهديد بالاعتقال أو الاحتجاز.
4. يجب الحد من القيود الإعلامية كي يتسنى ظهور صور للمرأة في جميع مناحي الحياة، بهدف إثارة وعي الجمهور إلى المرأة كمواطنة وكفرد وكجزء من الشعب لديها مساهمات تقدمها للمجتمع.
5. يجب على الجامعات السعودية أن تبادر بمشروعات للبحث وجمع البيانات تبحث في القضايا المرتبطة بالمرأة بما في ذلك انتشار العنف الأسري ومعاملة المرأة بموجب القانون والأنشطة الاقتصادية وغيرها.

الكتبة

تكتب إليانور عبد الله دوماتو عن النوع الاجتماعي والتعليم الإسلامي ومنطقة الخليج. وظهرت أحدث مؤلفاتها في كتاب *تدريس الإسلام: الدين والكتب الدراسية في الشرق الأوسط* (تحرير جريجوري ستاريت) وهو ثمرة مشروع بحث تعاوني يستهدف تحديد أي نوع من الإسلام يجري تعليمه في مدارس التعليم العام في الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران وتركيا وفلسطين وإسرائيل. وتعمل الدكتورة دوماتو في الوقت الحالي باحثة زائرة في معهد واطسن للدراسات الدولية في جامعة براون وهي رئيس سابق لرابطة دراسات المرأة في الشرق الأوسط. وهي أيضا عضو في مجالس إدارة *حواء* ومجلة *دراسات المرأة في الشرق الأوسط* ومستشارة مألوفة لوكالات حكومية.

- ¹ يقصد بالسنة ما تركه النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من قول (الأحاديث) وعمل.
- ² مفهوم التكافؤ بين الجنسين شائع الاستخدام في المجتمعات التي تسكنها أغلبية مسلمة. وطبقا لهذه النظرة، فإن دور كل من الرجل والمرأة يكمل كل منهما الآخر لكنهما غير متساويين. ويعتقد أن هذا التكامل لصالح المرأة. وعلى سبيل المثال، بينما الرجال مطالبون بدعم عائلاتهم، يتوقع من المرأة أن تدير شؤون الأسرة وترعى الأطفال والأبوين المسنين؛ والبنات ترث نصف ما يرثه البنون، لكن المرأة تحتفظ بثروتها بعد الزواج كما أنها غير ملزمة بإنفاق ثروتها على الأسرة في حين أن هذا واجب على الزوج.
- ³ حسناء مختار، "المرأة السعودية تطالب بحقوق متساوية في الجنسية"، أراب نيوز (Arab News)، 7 آذار/مارس 2007، (بالإنجليزية)، أنظر: www.arabnews.com/?page=1§ion=0&article=93232&d=7&m=3&y=2007
- ولا يقع الضرر دائما على بنات المرأة السعودية المتزوجة من أجنبي عندما يتعلق الأمر بالحصول على الجنسية السعودية: فقانون "الجنسية في المملكة العربية السعودية" لسنة 1954، الصادر بالمرسوم الملكي رقم 8/20/5604 (أم القرى رقم 1539، 16 ربيع الأول 1374 هجرية) لا يميز بين البنين والبنات من حيث الحق في الحصول على الجنسية السعودية. ويمكن لأرملة السعودي غير السعودية التقدم أيضا للحصول على الجنسية بموجب قانون 1954. وقضية عدم قدرة المرأة السعودية على منح جنسيتها لأبنائها قضية عامة في المنطقة كلها. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع من خلال منظمة الشراكة من أجل تعليم المرأة، وهي جماعة حقوقية نسائية مقرها في العاصمة الأمريكية، واشنطن، تصدرت لحملة من أجل حقوق المرأة في الجنسية في البلدان الإسلامية، أنظر إصدار المنظمة بعنوان "المطالبة بالمساواة في حقوق الجنسية: الحملة من أجل حق المرأة العربية في الجنسية"، أنظر: www.learningpartnership.org/citizenship/category/countries/.
- ⁴ يعرف أفراد الشرطة الدينية/الأخلاقية في المملكة باسم/المطوعين (وتعني "من يفرضون الطاعة").
- ⁵ المرسوم الملكي رقم م/54 (29 شوال 1425 هجرية)، "مراجعة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقريران الدوريان المجمعان الأول والثاني للدول الأعضاء: المملكة العربية السعودية"، (الأمم المتحدة: لجنة القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، CEDAW/C/SAU/2، 07-29667 [E] 120507 230507، 29 آذار/مارس 2007)، ص. 16، أنظر: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/296/67/PDF/N0729667.pdf?OpenElement>
- ⁶ مها عقيل، "القانون الجديد قد يفتح الزوجة غير السعودية"، أراب نيوز (Arab News)، 25 حزيران/يونيو 2007. (بالإنجليزية)
- ⁷ سارة عبد الله، "قلق في أوساط الأجنبيات المتزوجات من سعوديين بسبب قانون الجنسية الجديد"، أراب نيوز (Arab News)، 18 حزيران/يونيو 2007..
- ⁸ عوض المالكي، "المرأة السعودية يمكنها استخراج بطاقة هوية بدون موافقة ولي الأمر"، المدينة، 4 آذار/مارس 2008.
- ⁹ عبد الرحيم علي، "توصية بتعيين قاضيات في محاكم الأسرة السعودية"، إسلام أونلاين (IslamOnline.net)، (الدوحة، قطر)، 14 حزيران/يونيو 2004، أنظر: www.islamonline.net/English/News/2004-06/14/article03.shtml.
- ¹⁰ حميد الشاري، "وزارة العدل السعودية تسمح للمحاميات بتقديم المشورة القانونية فقط"، الوطن، 1 شباط/فبراير 2007، GMP20070201614006 (بالعربية)
- ¹¹ "المرأة ستعمل في المحاكم السعودية"، أراب نيوز (Arab News)، 31 March 2008، Arab News، أوضح الدكتور آل الشيخ أنه يرى أن من حق المرأة أن تمارس المهنة القانونية، مريم الحكيم، "المرأة السعودية حصل على حق العمل في القانون، جلف نيوز Gulf News، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- ¹² "السعودية: وقف إعدام امرأة لممارسة السحر: فضية فوزة فالح تكشف عن عيوب خطيرة في النظام القضائي السعودي"، (نيويورك: منظمة هيومان رايتس ووتش)، 14 شباط/فبراير 2008.
- ¹³ الشرطة الدينية في السعودية تعتقل أما لجلوسها مع رجل"، تايمز أونلاين (TimesOnline)، 7 شباط/فبراير 2008، www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article3321637.ece.
- ¹⁴ "المملكة العربية السعودية: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتعرض للضغوط"، أخبار وآراء، Arab Reform Bulletin، (مؤسسة كارنيجي، السنة الخامسة، العدد 5، حزيران/يونيو 2007. (النشرة تصدر أيضا باللغة العربية، باسم: نشرة الإصلاح العربي).
- ¹⁵ للإطلاع على محضر جلسة استعراض التقرير أنظر "تسجيل ملخص للاجتماع رقم 815 المنعقد في 17 كانون الثاني/يناير 2008، لمراجعة تقارير مقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة 18 من الاتفاقية (اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الدورة الأربعين، الملف، CEDAW/C/SR.815، 18 شباط/فبراير 2008)، أنظر: www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAWSR815.pdf.
- ولمناقشة الرد السعودي على تقرير اللجنة أنظر: موفق النوبصر، "مسئول سعودي يشرح التحفظ على بندين في اتفاقية بشأن المرأة"/الشرق الأوسط (لندن) 23 آب/أغسطس 2000، ص. 4.
- ¹⁶ مصطفى الأنصاري "السعودية: حقوقيون يعتبرون تقريراً للأمم المتحدة عن المرأة السعودية مجافياً للواقع"، الحياة (بيروت)، 2 شباط/فبراير 2008.
- ¹⁷ إذن المحرم ضروري قانونا كي يتسنى للمرأة السفر للخارج، ومن الناحية العملية، فإنه ضروري أيضا كي تسافر داخل المملكة رغم أنه لا يوجد شرط رسمي لذلك. وطبقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، فإن المرأة التي لا تقدم إثباتا لموافقة المحرم قد تمنع أيضا من ركوب الطائرة في رحلات داخلية. أنظر: "Perpetual Minors: Human Rights Abuses Stemming from Male Guardianship and Sex"، (HRW, April 2008), section II، "Segregation in Saudi Arabia". أنظر الموقع التالي: www.hrw.org/reports/2008/saudiarabia0408/
- وللاطلاع على النسخة العربية للتقرير، أنظر: "قاصرات إلى الأبد: انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن نظام الولاية والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية"، www.hrw.org/sites/default/files/reports/saudiarabia0408ar_1.pdf.
- ¹⁸ "المملكة العربية السعودية: قانون البيعة؛ إصلاح القضاء؛ حملة للسماح للمرأة بالقيادة"، نشرة الإصلاح العربي، تشرين الأول/أكتوبر 2007، على الموقع التالي: www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21256&lang=ar
- ¹⁹ "القيود السعودية على المرأة تخضع للمساءلة"، رويترز، لوس أنجلس تايمز، 18 كانون الثاني/يناير 2008.
- ²⁰ "السعودية ترفع الحظر على قيادة المرأة للسيارات"، ذا تليجراف (لندن)، 21 كانون الثاني/يناير 2008.

- ²¹ "مجلس الشورى السعودي يوصي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة مع قيود"، معهد الشرق الأوسط لأبحاث الإعلام (ميمري)، سلسلة رسائل خاصة، العدد 1875، 18 آذار/ مارس 2008، أنظر: www.memri.org/bin/latestnews.cgi?ID=SD187508
- هذه "الرسالة الخاصة" مصدرها موقع قناة العربية الفضائية دبي، *Alarabiya.net* (Dubai)، بتاريخ 17 آذار/ مارس 2008
- ²² "السعودية تفتتح فندقاً للسيدات فقط"، موقع صحيفة *تشاينا ديلي*، 20 آذار/ مارس 2008، Chinadaily.com.cn
- ²³ لوي بحري، "إعلانات الزواج في المملكة العربية السعودية" مجلة انكاونتر، معهد الشرق الأوسط، العدد 7، (آذار/ مارس 2008).
- ²⁴ وزارة الداخلية، قانون زواج السعودي من أجنبية" رقم 874، 20 ذي الحجة 1422 هجرية
- ²⁵ نجاح الوسمي، "زواج السعوديات من أجانب في تزايد" *Arab News*، 14 أيلول/ سبتمبر 2007.
- ²⁶ "قصاصات إلى الأبد"، ص 30-31، أنظر: www.hrw.org/reports/2008/saudiArabia0408/
- ²⁷ "المملكة العربية السعودية: قانون البيعة؛ إصلاح القضاء؛ حملة للسماح للمرأة بالقيادة"، نشرة الإصلاح العربي، تشرين الأول/ أكتوبر 2007، على الموقع التالي: www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21256&lang=ar
- ²⁸ "السعودية تنتشي محكمة عليا ومحاكم أخرى"، *إسلام أونلاين* (*IslamOnline.net*)، 14 حزيران/ يونيو 2004..
- ²⁹ "تقرير تهريب البشر 2008"، (واشنطن دي سي: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب مراقبة ومحاربة الاتجار في البشر، 4 حزيران/ يونيو 2008)، أنظر: www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2008/105386.htm
- ³⁰ "مراجعة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقريران الدوريان المجمعان الأول والثاني للدول الأعضاء: المملكة العربية السعودية"، (الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، CEDAW/C/SAU/2، 07-29667 [E]، 22، 29 آذار/ مارس 2007، (سيشار إليه من الآن وصاعداً على النحو التالي: CEDAW/C/SAU/2)، أنظر: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/296/67/PDF/N0729667.pdf?OpenElement>.
- تطالب المادة السادسة من الاتفاقية "الدول الأعضاء سيستخدمون كل الإجراءات المناسبة بما في ذلك التشريع لحظر كل أشكال تهريب النساء واستغلالهن في الدعارة". وردا على القضية، يشير السعوديون إلى أنه لا وجود لهذه المشكلة في المملكة. "في ضوء حقيقة أن المملكة تطبق الشريعة الإسلامية، التي تحض على الفضيلة وتحرم الرذيلة والفسق والفجور، وكذلك نظراً لأن ذلك يتعارض مع العادات والتقاليد، فإن تهريب النساء واستغلالهن في الدعارة ممارسات لا يعرفها المجتمع السعودي... والمملكة قادرة على اتخاذ إجراءات عملية لسد كل الثغرات التي قد تؤسس الممارسات الجنسية غير المشروعة من خلالها وجودا في البلاد... وحققت هذه الجهود نجاحا ملحوظا، مما يعكس رغبة الدولة الصادقة لمحاربة هذه الممارسات غير القانونية. ويجب القول بأن هذه الممارسات محدودة وثقافة تقريبا، وأن السلطات تحتويها."
- ³¹ "قانون العمل، المرسوم الملكي رقم م/51، 27 أيلول/ سبتمبر 2005، الطبعة الأولى بالإنتجليزية) الجزء الأول الفصل الثاني... تتضمن المادة السابعة أيضا توجيهها لوزارة العمل "إعداد قواعد منظمة لعمال المنازل وأمثالهم تحكم علاقتهم بمستخدميهم وتحدد حقوق وواجبات كل طرف..."
- ³² "المملكة العربية السعودية: نور ميأتي حرمت من العدالة في مواجهة التعذيب، القاضي يتجاهل أدلة في قضية انتهاك صارخ ضد خادمة إندونيسية" (هيومان راتس ووتش، 21 أيار/مايو 2008).
- ³³ "شرطة الدمام تساعد خادمة في الحصول على حقها"، *سعودي جازيت* (*Saudi Gazette*)، 25 أيار/مايو 2008، تم الوصول للتقرير من خلال موقع اللجنة الأهلية لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت: www.nshrsa.org/newsdetail.php?NID=407.
- ³⁴ الحديث للصف الثاني عشر (الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، 2000)
- ³⁵ "قصاصات إلى الأبد"، 22، (HRW). الانتهاكات الجنسية في إطار الأسرة مشكلة تاريخية في مجتمعات الخليج التي تفصل بين الجنسين. وسجل أطباء أمريكيون يدبرون مستشفيات في الكويت والبحرين منذ عام 1912 حالات "قتل بدافع الشرف"، كان الهدف منها إخفاء سفاح القربى. للإطلاع على المزيد لهذا الموضوع، أنظر: إليانور دامتو، "اليسع الرب" (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2000).
- ³⁶ "بيان إيضاحي جديد من وزارة العدل حول فتاة القطيف"، وكالة الأنباء السعودية، (الرياض)، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، www.spa.gov.sa/details.php?id=502822
- ³⁷ إبتهال مبارك، "العاهل السعودي - ضحية الاغتصاب التي صدر عفو عنها تعرضت للجريمة وحشية"، خدمة رصد لبي بي سي، موقع الأخبار العربية، 20 كانون الأول ديسمبر 2007..
- لمزيد من التحليل عن التبرير القانوني لأحكام القضاء وعفو الملك في قضية "فتاة القطيف"، أنظر:
- "عدالة غير آمنة: الاحتجاز التعسفي والمحاکمات غير العادلة في ظل القصور الذي يعتري نظام العدالة الجنائية السعودي"، www.hrw.org/sites/default/files/reports/saudijustice0308ar_1.pdf
- ³⁸ جاء في نص القرار 120، الصادر في 12 ربيع الثاني عام 1425 هجرية: على الهيئات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة أنشطة اقتصادية تسلم الطلبات المقدمة من المرأة للحصول على التراخيص، التي تجري الموافقة عليها وإصدارها وفقا لذلك. " أنظر:
- <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/296/67/PDF/N0729667.pdf?OpenElement>
- القرار الوزاري رقم 187، الصادر بتاريخ 17 رجب 1426 هجرية، يسمح "للشركات الخاصة بفتح أقسام توظف المرأة دون اشتراط الحصول على ترخيص.
- ³⁹ خالد القصبي، وزير الاقتصاد والتخطيط، "الخطة تستهدف زيادة أعداد المرأة السعودية في قوة العمل إلى ثلاثة أمثالها بحلول عام 2009"، (واشنطن دي سي: سفارة المملكة العربية السعودية، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، أنظر: www.saudiembassy.net/2007News/News/NewsDetail.asp?cIndex=7062.
- ⁴⁰ "الإصلاح السياسي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية" (بالإنجليزية)، (واشنطن دي سي: سفارة المملكة العربية السعودية، المكتب الإعلامي بالسفارة، أيلول/ سبتمبر 2005)، أنظر: www.saudiembassy.net/ReportLink/Reform-Report-September-2005.pdf.
- ⁴¹ "مؤشرات التنمية العالمية 2008" البنك الدولي، أنظر: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:21725423~pagePK:64133150~piPK:64133175~theSitePK:239419,00.html>
- ⁴² خالد القبيصي، مصدر سبق ذكره.
- ⁴³ المملكة العربية السعودية، نظام مكتب العمل، المرسوم الملكي رقم م/51، 23 شعبان 1426 هجرية، 27 أيلول/ سبتمبر 2005، الطبعة الأولى 2006.
- ⁴⁴ أعدت نورا التركي ملخصا للنقاش حول العقبات أمام تشغيل المرأة في القطاع الخاص، "تحليل يستند على النوع الاجتماعي للخطة الوطنية الثامنة للتنمية، 2005-2009" (جدة: مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال، مخطوط غير منشور، آب/ أغسطس 2007). وهذه العقبات

- مذكورة بشكل كامل وبالتفصيل في تقرير أعده المركز، ومقره جدة، ومتاح باللغة العربية على موقع الغرفة التجارية بجدة على شبكة الإنترنت، أنظر: www.jcci.org.sa/JCCI/AR/Specialized+Centers/Khadija+Bint+Khuwailid+Center/ وكانت شكاوى النساء أساساً من إحساسهن بإهانة لتحملهن تعليقات جنسية مثيرة للشك من الباعة. أنظر: عريفي أكبر "مرحى يا شباب: الملابس الداخلية تؤدي إلى قتال من أجل حقوق المرأة السعودية"، *إندبننت نيوز (Independent News)*، 27 نيسان أبريل 2006
- ⁴⁶ "استبعاد عمل أجنبيات في متاجر الملابس الداخلية"، *جلف نيوز (Gulf News)*، 11 نيسان أبريل 2006
- ⁴⁷ أنطون لاجورديا، "غضب رجال الدين يوجب خطة للسماح للمرأة بالعمل في بيع الملابس الداخلية للنساء"، *ذا تليجراف (لندن)*، 16 أيار/ مايو 2006.
- ⁴⁸ "وزارة الخارجية تعين المرأة في العديد من الإدارات"، (واشنطن دي سي: سفارة المملكة العربية السعودية، المكتب الإعلامي بالسفارة، 27 شباط/ فبراير 2005)، أنظر: www.saudiembassy.net/2005News/News/RigDetail.asp?cIndex=5088
- ⁴⁹ "مندوب السعودية في الأمم المتحدة يشيد "بالدور المتنامي" للمرأة"، وكالة الأنباء السعودية، 8 آذار/ مارس 2007.
- ⁵⁰ المصدر السابق.
- ⁵¹ "أنباء عن تملك المرأة 40% من الأصول العقارية في السعودية"، موقع صحيفة *آراب نيوز (Arab News)* على شبكة الإنترنت، 27 نيسان، أبريل 2006.
- ⁵² في التسعينات، كان 80% من العاملات السعوديات يعملن في القطاع العام، أنظر:
- "حصة تشغيل القطاع العام من إجمالي العمالة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ورد في تقريري: "طريق لم يطرقه أحد: التعليم والإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، (البنك الدولي، 2008)، الشكل 2.2، ص 53
- ⁵³ دونا أبو نصر، "مدرسات تلاقين حتفن على الطرق في السعودية"، *أسوشيتد برس (Associated Press)*، 29 نيسان/ أبريل 2008.
- ⁵⁴ المملكة العربية السعودية، قانون العمل، المواد من 151-153.
- ⁵⁵ المملكة العربية السعودية، قانون العمل، المواد من 153-159.
- ⁵⁶ المرسوم الملكي رقم 22464/ر (22 حزيران/ يونيو 2004)، CEDAW/C/SAU/2، 16.
- ⁵⁷ تعليم الفتيات كان يخضع لإشراف الرناسة العامة لتعليم البنات الخاضعة لرقابة رجال الدين، وهو إجراء تم وضعه لتخفيف معارضة المحافظين لفتح مدارس للبنات. ولهذا السبب أدمجت سياسة التعليم في المملكة صياغة تقييد الغرض من تعليم البنات بمساعدهن على أن يصبحن زوجات وأمهات صالحات، وللعلم فقط في ميادين تعتبر مناسبة لطبيعتهم مثل رعاية الطفل وتعليمه.
- ⁵⁸ "مخصص لخطة وزارة التعليم العشرية للتنمية (2004-2014)"، الطبعة الثانية، (الرياض: المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم، الإدارة العامة للتخطيط، 2007).
- ⁵⁹ الأمر الوزاري لנائب رئيس الوزراء رقم 8110، (11 صفر 1425 هجرية، 2004 ميلادية).
- ⁶⁰ "وزير التعليم السعودي عن الجامعات والمناهج"، *الحياة*، 23 نيسان/ أبريل 2004.
- ⁶¹ المصدر السابق.
- ⁶² "قاصرات إلى الأبد"، ص. 16. وعلى سبيل المثال، يتم تدريس 14 لغة في جامعة الملك سعود في الرياض للطلاب ولا تدرس سوى لغتين للطلاب.
- ⁶³ "قاصرات إلى الأبد"، ص. 16.
- ⁶⁴ يشترط المرسوم الملكي رقم 651/م (8 جمادى الآخر 1422 هجرية) أن تكون المنح للدراسة في الخارج متاحة لتخصصات طبية ومرتبطة بالصحة ومجالات أخرى تعمل فيها المرأة وحيث تقتضي الطلب على العمل تأهلاً من خلال الدراسة في الخارج، استجابة للحاجة الملحة التي لا يمكن الوفاء بها من خلال برامج الدراسة المتاحة في الجامعات السعودية.
- ⁶⁵ "وزير التعليم السعودي عن الجامعات والمناهج"، مصدر سابق.
- ⁶⁶ للفضايا الناشئة عن السعي لتوفير جامعات جديدة على النموذج الأمريكي، أنظر: زفيكا كريغز، "المملكة العربية السعودية: تساؤلات حول إصلاح التعليم العالي"، *نشرة الإصلاح العربي*، (كانون الأول/ ديسمبر - كانون الثاني/ يناير، 2007)، أنظر: www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21050&lang=ar
- وللإطلاع على النص الإنجليزي، أنظر: "Saudi Arabia: Reforms in Higher Education Raise Questions"، Zvika Krieger, *Arab Reform Bulletin* 5, no. 10 (December 2007).
- وأنظر أيضاً: بييت ماكورثي، "جامعة جديدة تسعى لمساعدة السعودية على توسيع اقتصادها"، *كرونيكل أوف هاير إديوكيشن (Chronicle of Higher Education)*، العام 53 العدد 30، (30 آذار/ مارس 2007)، ص. 41
- ⁶⁷ "قاصرات إلى الأبد"، ص. - ص. 16-17
- ⁶⁸ Haya Al Manie, "Paranoia in Society," (هايا المانع، "جنون العظمة في المجتمع"، الرياض، أعيد نشرها في، *آراب نيوز (Arab News)*، 9 كانون الثاني/ يناير 2008
- ⁶⁹ ترجمة غير رسمية للإنجليزية لنص نظام هيئة البيعة الصادر في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، www.saudiembassy.net/2006News/Statements/TransDetail.asp?cIndex=651
- هيو مايلز، "ملك السعودية يفقد سلطته في اختيار خليفته"، *ذا دبليو تليجراف*، 10 شباط/ فبراير 2007؛ وللإطلاع على ترجمة غير رسمية للإنجليزية لنص نظام الأمراء، أنظر:
- www.saudiembassy.net/Country/Government/law%20of%20the%20provinces.asp
- ⁷⁰ المادة 43 من النظام الأساسي للحكم.
- ⁷¹ وحظر النشاط السياسي المفروض على موظفي الحكومة واضح. وأعلن مجلس الوزراء، في أيلول/ سبتمبر 2004، أنه يحظر على موظفي الحكومة تحدي سياسات الحكومة من خلال "المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إعداد أي وثيقة أو كلمة أو التماس أو الاشتراك في حوار مع وسائل الإعلام المحلية والأجنبية أو المشاركة في أي اجتماعات تستهدف معارضة سياسات الدولة." *نشرة الإصلاح العربي*، تشرين الأول/ أكتوبر 2004.
- ⁷² وأشير في صحيفة أن متحدنا باسم الوزارة قال إنه "لا يوجد مبرر لمنعهن من المشاركة في الانتخابات... لا ينبغي حظر التيارات القادمة من الغرب المفيدة والتي لا تتعارض مع القوانين والدين." *عكاظ*، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2004، أنظر أيضاً: www.aljazeera.com
- ⁷³ نواف عبيد، "رجال الدين يعرقلون الإصلاح في السعودية"، *واشنطن بوست (Washington Post)*، 9 آذار/ مارس 2004
- ⁷⁴ "المرأة تستبعد من الانتخابات السعودية القادمة"، *أسوشيتد برس (Associated Press)*، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

- ⁷⁵ مها عقيل، "الحاق مستشارات أخريات بمجلس الشورى"، *آراب نيوز (Arab News)*، 29 حزيران/ يونيو 2006. هاتون الفاسي، استاذ مساعد في جامعة الملك سعود، وإحدى المعينات، علفت على ذلك قائلة "إذا كانت اللجنة ستكون كما وصفت، فلا حاجة لها واعتراض على وجودي بها. هذه ليست خطوة أولى؛ إنها تشبه إلى حد كبير الموجود لدينا الآن. طلب من المرأة أن تكون مستشارة دون حق في اتخاذ قرارات ولا سلطة ولا يؤخذ بأرائهن."
- ⁷⁶ مها عقيل، "تعيين امرأة في منصب رفيع في وزارة الصحة جدة"، *آراب نيوز (Arab News)*، 12 تموز/ يوليو 2004.
- ⁷⁷ "2003: Saudi Arabia's Year of Reform"، Khalid Al-Dakhil، خالد الدخيل، "2003: سنوات الإصلاح في المملكة العربية السعودية"، نشرة الإصلاح العربي، السنة 2 العدد 3، (أذار/ مارس 2004).
- عبد الغفور، "تأسيس أول جمعية مستقلة لحقوق الإنسان"، *آراب نيوز (Arab News)*، 3 آذار/ مارس 2004.
- ⁷⁸ مها عقيل، "المرأة في معترك انتخابات غرفة جدة للتجارة والصناعة"، *آراب نيوز (Arab News)*، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.
- ⁷⁹ سمية الجابري، "انتخابات مجلس الهيئة السعودية للمهندسين: خطوة أخرى للمرأة السعودية"، *آراب نيوز (Arab News)*، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2005.
- ⁸⁰ أنظر، على سبيل المثال، "السعودية: الحرية للمدافعين عن الإصلاح المحتجزين"، و"الشرطة السرية تعتقل سبعة من المدافعين البارزين عن الإصلاح ردا على أحداث 2004"، (هيومان رايتس ووتش 8 شباط/ فبراير 2007).
- ⁸¹ أنشأ الأمر الملكي رقم أ/14 (2 نيسان/ أبريل 2005) برنامجا بشأن العنف الأسري.
- ⁸² "قاصرات إلى الأبد"، ص 20. ويتضمن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية على نسخة من صيغة الموافقة على إجراء جراحة في مستشفى الملك فهد في الخبر، تطلب الموافقة على قبول خطر الجراحة من كل من المريضة وولي الأمر. الصيغة بتاريخ 1985.
- ⁸³ "مراجعة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقريران الدوريان المجمعان الأول والثاني للدول الأعضاء: المملكة العربية السعودية"، مصدر سابق، ص 40، أنظر:
- <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/296/67/PDF/N0729667.pdf?OpenElement>
- ⁸⁴ "تقرير التنمية البشرية 2007 – 2008"، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008). ويشير الجدول رقم 10، البقاء: التقدم والانتكاسات؛ "ورقة معلومات عن الوفيات في الدولة في عام 2006" (منظمة الصحة العالمية) إلى أن متوسط أعمار المرأة في عام 2004 كان أكبر بحوالي ست سنوات من الرجل.
- ⁸⁵ المصدر السابق.
- ⁸⁶ المصدر السابق. الجدول رقم 6، الالتزام بالصحة: الموارد والقدرة على الوصول والخدمات، ص 248. وعلى سبيل المقارنة فإن 75% من النساء في كندا تستعملن وسائل منع الحمل، ويحضر عمال صحة مدربون 98% من الولادات.
- ⁸⁷ المصدر السابق. الجدول رقم 10، البقاء: التقدم والانتكاسات؛ "ورقة معلومات عن الوفيات في الدولة في عام 2006"، يقدر أن معدل وفيات الأمهات عند الولادة بلغ 23 لكل 1000 ولادة حية في عام 2000.
- ⁸⁸ يقدم كتاب حقائق عالمية الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لعام 2008 رقما أقل بكثير لوفيات الأطفال، إذ يقدر بأنه 12,01 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وهو ضعف المعدل في الولايات المتحدة، أنظر:
- www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html#People
- ⁸⁹ مقابلات أجرتها المؤلفة في الرياض في مستشفى الحرس الوطني السعودي في كانون الثاني/ يناير 2002.